التّشريع اللّغويّ فِي التّفكير اللّسانيّ العربيّ
قراءةٌ فِي الأصالةِ والتّجديدِ

الاستاذُ المساعِدُ الدّكتور. حُسَين عليّ حُسَين الفَتْليّ
الكليّةُ التربويّةُ / المديريةُ العامَّةُ لتربيةِ بابل

The legislative system in Arab linguistic thinking
Reading in the authenticity and renewal

Assistant Professor Dr. Hussein Ali Hussein Al-Fattli
Educational College / General Directorate of Babylon Education
dr.husseinfatli@gmail.com

Summary of Research

This research aims to lighten the paths of the legislative system in the linguistic thinking of Arabic scholars and its division.

This valuable system built by the Diligent Arab scholars, begging for their mighty and prudent minds, and with what they possess in terms of graphic means, not to mention mood , unreality and Instinct that coincided with their insistence on preserving their Arabism and the keenness to represent its correct rules and structures before, and to preserve the largest Arabic book (The Holy Quran) It is a mistake to read and write a dimension.

After collection research topic and prepare it, it became clear to us that the research will be in a preface and three sections, the introduction: It was an insight into the concept of linguistic legislation (a specific identifying indicator) and the first section.

(The originality of the legislative system) We covered in it: the deliberative hearing legislation, the deliberative analogy legislation, the parsing legislation, the general

rules legislation. As for the second section.

(Mechanisms of linguistic legislation among Arab scholars). In it we dealt with: explanatory graphical terms, educational examples, linguistic corrections, calligraphy, Divisions , maps, concepts, and linguistic economics.

As for the third section: (Manifestations of the legislative system in contemporary linguistic thought).

In it, we dealt with: concern for the linguistic function, the old method, a deliberative approach, and a deliberative approximation of linguistic legislation.

مُلخَصُ البّحثِ

يَهْدِفُ هذا البَّحثُ إلى تفتيحِ مَساراتِ المنظومةِ التّشريعيّة في التَّفكير اللّسانيّ عندَ علماءِ العربيّةِ وتشقيقها هذه المنظومةُ القيّمةُ التي شادها علماء العربيّة الغَيارى متوسّلين بعقولِهم الجبارةِ الحَصِيْفةِ، وبمَا يَمْتَلِكونَ مِنْ وسائلَ بيانيّة وحجاجيّة وبرهانيّة سليمةٍ، ناهيكَ عنْ الطبعِ والملكةِ والسليقةِ التي تواشَجَتْ مع إصرارِهِمْ على حفظِ عَرَبيتهم والحرص على تمثّل قواعدها وتراكيبها الصحيحةِ قَبْلًا، وصونِ كتابِ العربيّة الأكبر (القُرآنُ الكريم) من الخَطأ إنْ قراءةً وإنْ كتابةً بعدًا.

وبَعْد جمعِ المادةِ وفرشِها، تَبَدَّى لنا أنْ يكونَ البحثَ في تمهيدٍ وثلاثةِ مباحثَ، التَّمهيدُ: كانَ تبصيرًا بمفهوم التّشريع اللّغويّ (مؤشّرٌ تعريفيّ تحديديٌّ)، وأمّا المبحثُ الأوّلُ: (أصالةُ المنظومة التّشريعيّة)، فتناولنا فيهِ: تشريع السَّماع التداوّلي، وتشريع القياس التداوُليّ، تشريع الإعراب، تشريع القواعد العامةوأمّا المبحثُ الثَّانيّ،(آلياتُ التّشريع اللّغويّ عند علماءِ العربيّة) فقد تناولنا فيه: المُصطلحات البيانية التفسيريّة، والأمثلة التعليميّة، والتصحيحات اللّغويّة، الخطّاطّات و التَّشجيرات والخرائط المفاهيميّة، والاقتصاد اللّغوي.

وأمّا المبحثُ الثّالثُ: (تجليات المَنظومة التّشريعيّة في الفِكر اللّسانيّ المعاصر)، فتناولنا فيه: العنايةَ بالوظيفةِ اللّغويّة، والمَنْهَج القَديم مقاربةً تداوُليّة، والتقريب التداوُليّ للتشريعِ اللّغويّ.

الكلماتُ المفتاحيّة: التَّشريعُ اللّغوي، النّحْوُ العربيّ، التَّداوُلُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

المُقدِّمـــة

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمين، والصلاةُ والسلامُ على خيرِ خلْقِه محمدٍ وآلِه الطيبين الطاهرينَ المُبلِّغ رسالةَ ربّه، وهو عليها مؤتَمَنٌ أَمين، أمّا بعدُ:

فإذا كانَ بعضُ علماءِ اللّغة قد كتبَ محاولًا استقراء ما سمّاه بقوانين التَّطور اللّغويّ ورصدها ممّا لهُ صلةٌ بنشأة اللّغة وتطورها وهو ما بين مباحث فقه اللّغة وعلم اللّغة، فإنّنا في هذا البّحث سنتناول ما شرّعهُ علماءُ العربيّةِ مِنْ قوانين وقواعد ومرتكزات للمخَاطَبينَ مِنْ الناطقينَ بالعربيّة، باستشرافِ المستوياتِ اللّغويّة كافة ولا سيّما المستوى التركيبيّ (النَّحويّ).

وإذْ نهتمّ بدراسةِ المنظومةِ التّشريعيّة في التَّفكيرِ اللّسانيّ العربيّ بوصفها أصالةً في الإبداع وتجديدًا في البَّحث، فإنّنا نجزمُ أَنَّ هذا الموضوع لم يُكتبْ فيهِ بشكلٍ مفصَّلٍ، نعم نجد بحثين: الأوّل، للدكتور أَحمد مطلوب بعنوان (التّشريع اللّغويّ) [1] وهو بعيدٌ عن منهجي ومقصدي، فقد درس فيه أَهم السُبل للحفاظِ على العربيّة لغةً وسلامةً وتاريخًا ومناهج والدعوة إلى الحفاظ عليها عن طريق سنّ القوانين والتّشريعات لصيانتها من اللّحْنِ والفَساد والضياع، والآخر:(التّشريع اللّغويّ في معاني القرآن للفرّاء)[2]، وقَدْ كشفَ فيه الدّكتور رحيم الحسناويّ أهم مناهل الفرّاء اللّغويّة منطلقًا من النّصّ القرآنيّ فضلًا عَنْ السَّماع عَن العربِ وبيان أَصل السّماع بوصفهِ آلية من آليات التّشريع اللّغويّ زدْ على ذلكَ إشارات مُعْجِبة فِي تطبيقاتِ لأصولِ النَّحوِ.

تتجلّى الحركيّة الفَعّالة للمنظومةِ التّشريعيّة فِي التَّفكير اللّسانيّ عندَ علماءِ العربيّة في ضوء الانفتاح والتّداخل والأَخذ والعطاءِ بينَ العُلومِ المتنّوعة ولعلّ قولة ابن جنيّ (ت392هـ) في مقدّمةِ كتابهِ القيّم (الخصائص) يشير إلى هذه الحركيّة الديناميّة إذْ لم يَرَ أحدًا من علماء البلدين (البصرة والكوفة) تعرّض لعمل أصول النَّحو على مذهب أصول الفقه[3]، ما يدلّلُ على تلكم الحركيّةِ التي تشهدُها الدوائر العازفة فيما بينها ؛ لاستجلاء فضل السَّبق في خلقِ الأنموذج الجديد، ومحاولة الحَوْزِ على المعرفةِ، والانتقال من الأنموذج إلى انتاجِ النَّصّ المعرفيّ المنفتح على علومِ الأصول والنّحو والبلاغة التي دخلت في حركيّة من الأَخذِ والعطاءِ، مِنْ دونِ أنْ تفقدَ من خصوصيتِها الذاتيّة [4].

مِنْ هُنا انْبنى هَذا البَّحثُ ؛ ليكونَ مِسْبارًا ومِنْظارًا لتكشيفِ المنظومةِ التّشريعيّة اللّسانيّة العربيّة، من جهة تبيانِ المرتكزاتِ والقواعدِ الأصليّةِ حِينًا، والآلياتِ والوسائلِ المَقُودةِ إلى المنظومةِ التّشريعيّة حينًا آخر، فَضْلًا عَنْ تكشافِ أثرِ هذه القواعدِ والآلياتِ التي تُمثّل أَصالةً في البَّحثِ والإجراءِ في الواقعِ التَّداوُليّ اللّسانيّ المَعِيش إنْ مقاربةً وإنْ تطبيقًا.

وَأَحْسَبُ أنّ البَّحثَ بحسبِ الاستقراءِ يكونُ في تمهيدٍ وثلاثةِ مباحثَ، تناولتُ فِي التَّمهيدِ: مفهوم (التّشريع اللّغويّ) مؤشّرٌ تعريفيّ تحديديٌّ، وأمّا المبحث الأوّل: (أَصالةُ المَنظومةِ التّشريعيّة)، فتناولتُ فيهِ: تَشريع السَّماع التداوُليّ، وتشريع القياسِ التداوُليّ، وتشريع الإعرابِ، و تشريعُ القواعدِ العَامّة. وأمّا المَبْحثُ الثّانيّ: (آلياتُ التّشريع اللّغويّ عند علماءِ العربيّة)، فقد تناولتُ فيهِ: المصطلحاتُ البيانية التَّفسيريّة، والأَمثلةُ التَّعليميّة، والتصحيحات اللّغويّة الخَطَاطَات و التَّشجيرات والخَرائط المَفاهيميّة.

---

(1) التّشريع اللّغويّ ، الدكتور أحمد مطلوب ، مجلة المجمع العلمي ، بغداد ، 2010م .

(2) التّشريع اللّغويّ عند الفرّاء ، د . رحيم جبر الحسناوي ، دار بحار الأنوار ، الحلة ، العراق ، 2007م .

(3) ينظر، الخصائص (المقدمة) : 1/ 2 .

(4) ينظر، سيمياء الأنساق (تشكلّات المعنى في الخطابات التراثيّة) ، د. آمنة بلعلي : 71 .

وأمّا المَبْحَثُ الثّالثُ:(تجلياتُ المنظومة التّشريعيّة في الفكر اللّسانيّ المعاصر)، فتناولتُ فيهِ: العنايةُ بالوظيفة اللّغويّة، والمنهج القديم مقاربة تداوُليّة، والتقريب التداوُليّ للتشريع اللّغويّ.

وآخر دَعْوَانا أنِ الحَمْدُ لله ربِّ العَالمينَ

التَّمْهِيدُ

مفهومُ (التّشريع اللّغويّ) مؤشّرٌ تعريفيّ تحديديٌّ.

سأحاولُ فِي هذا التّمهيدِ أنْ أُقاربَ تداوليًّا هذا المَفْهوم فِي ضوءِ استشارةِ كُتُبِ اللّغةِ، ويبدو أنّ ابنَ فارس (ت 395هـ) قَدْ حدّد أصْلًا واحدًا لِهذا المَفْهوم، قَالَ:« الشِّينُ وَالرَّاءُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ شَيْءٌ يُفْتَحُ فِي امْتِدَادٍ يَكُونُ فِيهِ، مِنْ ذَلِكَ الشَّرِيعَةُ »[5]، وهي « مَا شَرَعَ اللَّهُ لِعِبَادِهِ مِنَ الدِّينِ وَقَدْ (شَرَعَ) لَهُمْ أَيْ سَنَّ، وَ (الشَّارِعُ) الطَّرِيقُ الْأَعْظَمُ،... وَ شَرَعَتُ فِي هذا الْأَمْرِ شروعًا أي خُضْتُ » [6].

واستوعبَ الفيوميّ (ت 770 هـ) في ضوءِ مباحثتهِ اللّغويّة لمادةِ (ش ر ع) جملةً من الدّلالات، منها: الوضوحُ والظهورُ، والاتّصالُ، والفَتْحُ والامْتِدادُ [7].

أُخْلصُ مِمّا تقدّمَ أنّ التّشريعَ عندَ اللّغويّين هُوَ الظُّهُورُ والاتّصالُ مِنْ أَجلِ الحُصولِ عَلى الشَّيء واستخراجهِ مِنْ جهةٍ، ويكون أمرًا واضحًا متّصلًا لا انتهاءَ لَهُ مِنْ جهةٍ أُخرى.

ولمّا كانَ التّشريعُ مَصْدَرَ التَّفْعيلِ مِن الفِعْلِ الثُلاثيّ المزيد بحرفٍ واحدٍ عَلى وزنِ (فَعَّلَ) (شَرَّعَ)، فإنّنا نرصدُ دِلالةَ القوّةِ والمبالغة فيهِ، وفِي مصدرهِ، بمعنى استشراف المُبالغَةِ والقوّة في حصولِ الشَّيء واستخراجهِ، والتكلّف في وَصْلِهِ و فتحِهِ.

والتّشريع موصوفًا باللّغويّ (التّشريع اللّغويّ) بوصفهِ مركّبًا وصفيًّا، لِذا فإنّ طريقةَ سنّ الأُصولِ والقوانين وإيضاحها ستكونُ فِي الجانبِ اللّغويّ حصرًا، فهناكَ تشريعاتٌ في علومٍ منها: التّشريعُ الفقهيّ والتّشريعُ العلميّ والتّشريعُ الثقافيّ والتّشريعُ الفلسفيّ.

ومن هنا فإنَّ المَقْصُودَ بالتّشريعِ اللّغويّ الّذي وسمنا البَحثَ بهِ: هُوَ سَنٌّ وتمهيدٌ وتبيانُ طرائق الاستعمال اللّغويّ لأجيالِ النَّاطقينَ بالعربيّة والكشف عن الآلياتِ والمرتكزاتِ الّتي انتهجها علماءُ العربيّة مِنْ أَجلِ الكشفِ عن أَساليبِ التَّعبير ووجوه الدِّلالة وكذلك وجوهِ نطق الأَصوات والمفردات وما اعتورَ الكلمات من تعبيرات على ألسنةِ الناطقينَ من قبائل العرب الفصيحة عن طريق السَّمَاعِ عن العرب [8].

وتبدّى لي أنَّ هذا المصطلح كان متداولًا في الساحةِ الأدبيّة واللّغويّة عند العربِ، وإنّهم يطلقون على ما جاءَ على لسانِ العربِ بأنّه تشريعٌ وسُنّةٌ وسجيّةٌ وسليقةٌ وملكةٌ، ودونكَ مَا قالهُ ابنُ جِنيّ: « حَكَى الأَصمعيّ عَنْ أبي عَمْرٍو قال: سمعتُ رجلًا من اليمنِ يقول: فلانٌ لغوبٌ جاءتهُ كتابي فاحتقرَها. فقلتُ لهُ: أتقولُ جاءتهُ كتابي! قالَ: نعم أَليسَ بصحيفةٍ »[9] ثُمَّ يُعَلِّقُ ابنُ جنيّ على هذه الرِّوَايَةِ بالقولِ:« أَ فتراكَ تريدُ منْ أَبي عَمْرو وطبقتِهِ وقد نظروا وتدرّبوا وقاسوا وتصرّفوا أنْ يسمعوا أعرابيًّا جافيًا غفلًا يُعلّلُ هذا الموضعَ بهذهِ العلةِ ويحتجُّ لتأنيثِ المُذَكَّرِ بما ذكره فلا يحتاجوا هُم لمثلهِ ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا: فعلوا كذا لكذا وصنعوا كذا لكذا وقد شَرَعَ لَهُم العربيّ ذلكَ ووقفهم على سَمْتِهِ وَأَمِهِ»[10] في هذا النَّصّ المعاين نَبْصُرُ لبناتِ هذا الفَهْم الباصر للتَّشريعِ اللّغويّ

(5) معجم مقاييس اللغة ، مادة (ش ر ع) ، 458.

(6) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، مادة (ش ر ع) ،3/ 1236 .

(7) ينظر ، المصباح المنير مادة (ش ر ع) ، 198 .

(8) ينظر التّشريع اللغوي في معاني القرآن للفراء ، 4- 5 .

(9) الخصائص ، 1/ 250 .

(10) المصدر نفسه .

في ظلّ أَلفاظ:(نَظَروا، تدرّبوا، قاسوا، تصرفوا، شَرَع لهم العربيُّ، سَمْته وأَمّه) وهي إشاراتٌ واضحاتٌ للمقارباتِ التّشريعيّة المركوزةِ في ذهنِ علمائِنا الغَيارى ولاسيَّما علماءُ النّحْوِ.

المبحثُ الأَوّلُ: أصالةُ المنظومةِ التّشريعيّة

فِي هذا المبحث سأحاولُ أنْ أَستعرضَ أَهَمّ جوانب الأَصالةِ في التّشريع اللّغويّ وأَهتدي إلى أنَّ التَّفكِيرَ اللّسانيّ عند علماءِ العربيّة ولاسيَّما اقتناص جمالياتِ التَّعابير وتذوق بلاغتِها قد تشكلت عندَ العرب في العصر الجاهليّ بوصفِها ملكةً فطريةً مُتَّصِلَةً بفعاليّةِ الاتّصالِ فكانت ملكةً تظهر فِي إنتاج الكلام إقناعًا وإمتاعًا.

وهذه الجوانبُ منابتُ المنظومة التّشريعيّة عندهم وعوامل نشأتِها الأُولى الداخلة فيها إذْ تُمثّلُ مشاريعَ كبرى مثلَت محطاتٍ محوريّة في تاريخ التّشريع اللّغويّ فضلًا عن ذلك رَصْدُ المغيّب والمَجْهُولِ فِي منظومتِنا التّشريعيّة العربيّة القيّمة، وَبَدا لَنا أنَّ للعقلِ الفَعّالِ اللّغويّ عندَ علماءِ العربيّة أَثرًا واضحًا في ممّارسةِ فعّاليّة فَهْمِ النّصوصِ وديناميكيّتها وتأويلها، مِنْ هُنَا فإنَّ القِراءَةَ الواعيّة والباصرةَ للتّراثِ اللّغويّ والنّحوي تكشفُ عَنْ هذهِ الجوانبِ التّشريعيّة فِي المنظومةِ اللّسانيّة التُراثيّة.

أولًا: تَشريعُ السَّمَاعِ التداوُليّ

نستطيعُ أنْ نستظهِرَ المنظومةَ التّشريعيّة في التَّفكير اللّسانيّ العربيّ في ضوءِ ملاطفةِ الاستعمالِ العربيّ الصحيح المُستند على المُستعملِ فِي العربيّة مِنْ لدُن العَرب الفُصحاءِ مِنْ ذوي السَّلائِقِ والسَّجايا العربيّة الخالِصة ولا يتسنى الظَّفرُ بالمَعْنى واستنباطهِ إلّا في ظلّ التَّعرفِ على تاريخِ اللّفظ الّذي يحويهِ والنّظام اللّغويّ الّذي ينتمي إليهِ وهَذا الأمرُ يُمثّلُ بُعدًا تخطيطيًّا فاعِلًا عندَ علماءِ العربيّة وهَذا ما فَطَنَ لهُ الشافعيّ(ت 204هـ) قال:« ما جَهلَ الناسُ ولا اختلفُوا إلّا لتركِهم لسانَ العربِ ومَيْلِهم إلى لسانِ أَرسطو »[11].

من هنا فإنَّ اللّغةَ حينما تُصْبِحُ صناعةً وتبتعدُّ عن السليقةِ يذهبُ ماؤُها وهو ما أَدركَهُ عبدالرّحمن الحّاج صالِح في كونِ اللّغة إذا صارتْ تكتسبُ المَلكة فيها بالتلقينِ وإذا اقتصر هَذا التلقينُ على صِحَّةِ التَّعبيرِ وجماليتهِ فحسبُ واستهانَ بِما يتطلبهُ الخِطاب اليوميّ مِنْ خفّة واقتصادٍ في التعبيرِ وابتذالٍ واسعٍ للألفاظِ، تقلصت رقعةُ استعمالِها وصارتْ لغةً أدبيّةً محضةً، وَرُبّما عجزت أنْ تعبّر عنهُ لغةُ التَّخاطُبِ الحقيقيّة. [12]

وقدِ التفتَ ابنُ قتيبةَ (ت 276هـ) _ مِنْ قبلُ _ إلى أنَّ معرفةَ فَضْلِ القرآنِ الكريم، أي: بدائِعُهُ وتفوّقُهُ على ما سبقه من النُّصوصِ إنّما يكونُ بمعرفةِ السَّابق مِنْ بديعِ الكَلامِ عند العربِ وفَهْمِ طرقهم وأَساليبهم، قَالَ:« وإنّما يَعْرِفُ فَضْلَ القرآنِ مَنْ كَثُرَ نَظَرُهُ، واتَّسعَ عِلْمُهُ وفَهِمَ مذاهبَ العَربِ، وافتنانِها فِي الأساليبِ، وما خَصّ الله بهِ لغتها دونَ جميعِ اللّغات»[13].

وَهَذا التّشريعُ السّماعيّ يُعدُّ فَتْحًا باهرًا في ضبطِ اللّغة الفصيحةِ، على الرَّغمِ مِنْ اقتصارهِ على قيودِ الزَّمانِ والمَكانِ والشُّخوصِ، وقد أَعطى سِيبَوَيه للسَّماعِ حيّزًا وسيعًا في كتابهِ بوصفِهِ أَصْلًا مِنْ أُصولِ النَّحوِ فأقامَ عليهِ دعائِم الكتابِ والمتصفح لَهُ سيكونَ أكثر

(11) صون المنطق ، السيوطي : 84.

(12) ينظر، اللغة العربيّة بين المشافهة والتحرير (بحث) ، عبدالرحمن الحاج صالح ، 188.

(13) تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة : 36

تماسًا مع هذه الحقيقة [14]، فَهُوَ مَرْجِعُ الأَدلّةِ كلّها ؛ لأنّ القياسَ إنّما يبنى على ما جاءَ بهِ السَّمَاع فَلا يجوزُ القياسُ عندهم على ما لَمْ يسمع ؛ لأنّ إجماعَ النحويين لا يكونُ حجةً إلّا إذا استند على دليلٍ من السَّمَاعِ [15].

ونَبْصُرُ التأسيس الحَصِيف والفاعِل لنظريّةِ النَّظم لـ(عبد القاهر الجرجانيّ) في كتابه (دَلَائِل الإعجازِ فِي عِلْمِ المَعانِي) الذي يُختزل اسمه ظُلمًا وحيفًا (دَلَائِل الإعجازِ)، هذهِ النَّظريةُ التي تُعدّ بلورةً ومحصّلةً لِمَنْ سبقَهُ مِنْ الأَئمةِ الّذين كتبوا في البيانِ العربيّ، بمختلفِ اختصاصاتِهم ولا سيَّما في البلاغةِ وإعجاز القرآن، فَضْلًا عَنْ ذلكَ ترسّمه التّفكير السِيبْوَيهيّ الحاذِق، الّذي يَرَى أَنَّ اللّغةَ يبرزُ وجودُها في ظلِّ الاسْتعمالِ أَي التّداوُل الفِعْليّ مِمّا يتجلّى مقبوليتها في ضوءِ هَذا الملاك [16].

ثانيًا: تَشريعُ القِياسِ التّداوُليّ

إنّ القياسَ لهُ أثرٌ فِي رَصْدِ التّشريعِ اللّغويّ وَهُوَ عمليةُ إلحاق شكلية تهدفُ إلى إعطاءِ الفَرْعِ حُكْم الأَصلِ[17]، ولتشريعِ القياسِ وظيفةٌ حِجاجيّةٌ عندَ علماءِ العربيّةِ ؛ لأنّهُ يتطلبُ قدرةً على الإقرارِ بالدّليلِ والحجّة والإحاطةِ بأركانِ القِيَاسِ والقُدْرَةِ على ممارسةِ التّفكيرِ المَنْطقيّ، مِنْ هُنَا فإنَّ العُلماءَ وفّقوا بينَ العقلِ والنَقْلِ بآلية: « قياسُ الغائِبِ على الشّاهِدِ » [18].

هذه الحتميّة التي سحبها علماءُ العربيّة إلى اجتراح تعريف للقياس النحويّ بأنّه: « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه » [19].

ظهر القِيَاسُ جليًا في المنظومةِ التّشريعيّة في التّفكيرِ اللّسانيّ العربيّ، ويتجلّى في أنّ معيار الفصاحة هو كثرة دوران أسلوب التّعبير على ألسنةِ العربِ وانسجامهِ معَ روحِ الاستعمالِ اللّغويّ المُطَّرِدِ.

يتسم النَّحْوُ أَيضًا بالشمولِ وإذا كانَ العنصرُ الأَوّل من الشمولِ هُوَ الحتمية فإنَّها هِيَ الّتي يسميها النُّحاةُ (القِيَاس) وإنّ معناهَا هُوَ مَا يفهم من تعريفِ القِيَاس النَّحْوي بأنّه: « حَمْلُ غيرِ المَنْقُولِ على المَنْقُولِ إذا كانَ فِي مَعْنَاهُ » [20] أَي أنّ نتائِجَ النَّحْو يتحتمُ انطباقها على غيرِ المَنْقُولِ وَهُوَ الّذي لَمْ يتناوله الاستقراء استغناءً عنهُ بالمنقولِ أَي المُسموع، وبانطباق النَّحو على غيرِ المَنْقولِ يصبح متسمًا بـ(الشَّمول) [21].

والقياسُ فِي أبسطِ مظاهرِهِ يتمثّل في القرآئِنِ وهو مظهرٌ منْ أَهمِ مظاهِر قوانين المَعْرفةِ اللّغويّة، وقد عُدّ القياسُ علمًا معياريّا، وأَضْحى في جانبٍ آخر منهُ وسيلةً لخلقِ اللُّغةِ، ولاسيّما فِي النَّحو العربيّ [22].

---

(14) ينظر ، آليات التفسير النحوي في كتاب سِيبْوَيه (في المعنى أنموذجًا) ، أ . د. نجاح فاهم العبيديّ ، م.م . وفاء مسعود عزيز (مخطوط) : 10 .

(15) ينظر، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ، حسن هنداوي ، 91.

(16) ينظر ، الوظيفةُ التواصليةُ للفعلِ الكلاميّ في الدرسِ البلاغيّ ، دلائلُ الاعجازِ لعبدِ القاهرِ الجرجاني(ت474هـ) اختيارًا ، (بحث مخطوط) ، د . حسين الفتليّ ، و د. رحيم الشَّريفي : 14.

(17) نحن والتراث قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي ، محمّد عابد الجابريّ ، 177، وينظر : أطروحات الفكر العربيّ المعاصر في مناهج تحليل التراث ، يوسف بن عدي ، 236.

(18)غاية المرام في علم الكلام ، الحسن سيد الدين الثعلبي الآمديّ : 31 .

(19) الإغراب في جدل الإعراب : 45 .

(20) المصدر نفسهُ .

(21) الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : 61 .

(22) ينظر، سيمياء الأنساق (تشكلّات المعنى في الخطابات التراثيّة) : 68 .

ويرى أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) أنَّ اللّغة ولاسيّما النَّحو كلُّهُ قياسٌ وهو على ثلاثةِ أنواعٍ أَو درجاتٍ قياسُ الشّبه وقياسُ الطَّرد، وإنَّ أفضل القياسات جميعًا هو قياسُ العِلّة، إذْ هُوَ أَعلاها شأنًا، وأجدرها بالقبولِ؛ لأنّه أوثقُ صِلةً تربطُ المَقِيس بالمقيسِ عليهِ، أَي: العلّة، أمّا الشبهُ، فهو أضعفُ من العِلّة ؛ لأنّهُ يعلقُ بالظاهِرِ أمّا العِلّة فتتعلّق بالجواهِر.

أمّا قياسُ الطَّرْد فهو ضعيفٌ ؛ لأنّهُ يقرنُ بينَ ظواهرَ لَا عَلاقةَ بينها أَصلًا وإنْ تُوُهّمت هذه العَلاقة [23].

ثالثًا: تشريعُ الإعرابِ

لا غَرْوَ أنَّ ظاهرةَ الإعرابِ هي ظاهرةُ العربيّة بامتياز، إذْ جَعَلَ علماءُ العربيّة من قضيةِ الإعرابِ مُحْتَكمًا رئيسًا في الإبانةِ عن المعانِي، وشاهدًا أَمينًا على المقاصِدِ والغاياتِ ولاسيّما بعد أنْ صار الإعراب فنًّا نشأَ مع علمِ النَّحْو ؛ لذلك كانَ تشريعُ تعلم الضَّبط الإعرابيّ وقواعد النَّحو أمرًا لازمًا في فَهْمِ القرآن الكريم،وأقوال النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، والتُراث العربيّ من شعرٍ ونثرٍ.

وخرجَ محمّد بن المستنير المعروف بـ(قُطْرُب) (ت206هـ) ونادى بشيءٍ من التيسيرِ كَمَا يتضحُ في ضوءِ روايتهِ أنَّ الحركاتِ الإعرابيّة ناتجةٌ مِنْ علاقتِها بغيرِها من الحركاتِ والسكون وظيفتها تسهيل النّطق عند وصل الكلام والكلامُ العربيّ في رأيهِ لم يعرب للدَّلالة على المعانيّ وهذا الرأي هو رأي الخليل الّذي ذكره سِيبْوَيه عنهُ قال: « وزعم الخليلُ أنَّ الفتحةَ والكسرةَ والضمةَ زوائدٌ، وهُنَّ يلحقنَ الحَرْفَ ليوصلَ إلى التّكلمِ بهِ » [24].

وتبدّى لنا أنَّ الزجاجيّ (ت 337هـ) في مدونتهِ القيّمة الإيضاح في عللِ النّحْو قد ترسّم – بديئًا– الوظيفةُ الحقيقيةُ للحركاتِ الإعرابيّة، قال: « إنَّ الأسْماءَ لمّا كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها ولم تكنْ في صورِها وأبنيتِها أدلةٌ على هذهِ المَعاني بلْ كانت مشتركة جُعلت حركات الإعراب فيها تُنبيء عن هذه المعانيّ... وكذلك سائِر المَعانِي جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامِهم... وتكونُ الحركاتُ دالةً على المعانيّ »[25].

والحقيقةُ التي لا يمكن أنْ ننكرها أنَّ الحركاتِ كانت موجودةٌ فِي العربيّة قبلَ أنْ يُوضَع النَّحو، وأيّ خروج على كلامِ العربِ في حركةِ ما كانوا يعدونه لحنًا، واللَّحنُ عندَ العربِ أَشبهُ بوصمةِ عارٍ تَلْحقُ مَنْ يخطئ [26].

وفي ظلّ ما تقدّمَ، نقولُ: إنَّ تشريعَ هذهِ الظاهِرة المميّزة للعربيّة بغض النّظر عن وظيفتِها الاستقرائيّة الناقصة(الإبانةُ عن المعانيّ)، (تسهيلُ النّطقِ)، فإنَّ التّشريعَ يُعدُّ فتحًا مهمًّا فِي الدّرس اللّسانيّ.

ويرى عبدالنّبيّ الهمانيّ أنَّ ظاهرةَ الإعراب ينظرُ إليها من ثلاثةِ مستوياتٍ، هي: الإعراب والمواصفات اللّغويّة، والإعراب والتفاعل اللّغويّ المعياريّ، والإعراب وتحقيق الإبلاغ والتواصل، وصولًا إلى تأكيد ارتباط ظاهرة الإعراب بقطبيّ الإيضاح والإبانة إيضاح الإشارات اللفظيّة والإبانة عن المواصفات اللّغويّة بيانًا لحاجات المتكلّم الظاهرة والباطنة [27].

---

(23) يُنظر ، ابن الأنباريّ وجهودهُ في النحو ، جميل علوش : 152 .

(24) الكتاب 4/ 241.

(25) الإيضاح في علل النّحو ، 69– 70 .

(26) ينظر : أسرار العربية ، ابراهيم أنيس ، 242.

(27) ينظر ، ظاهرة الإعراب بين المواضعات اللّغويّة والعلاقات التجاورّية (بحث) ،عبدالنبي الهماني مجلة تبيُّن القطريّة للدراسات الفكريّة والثقافيّة ، 47.

رابعًا: تشريعُ القواعدِ العامّة

مِنْ شذراتِ التّشريعِ اللّغويّ عندَ علماءِ العربيّة وضع قواعد عامّة، القواعدُ التي تدلُّ على مراسمَ واضحةِ البيان من أجل السير على خطاها، واتّباع مساراتها إذْ إنَّ علماءَ العربيّة الذين وضعوا علوم اللّغة وقوانينها، كانوا ينطلقون من رؤيّة منهجيّة واضحة المعالم طبقت – كما قُلنا من قبلُ – فيما يُعرفُ فيما بعد بأُصول النَّحو وأدلته، وكذلكَ إقرار قواعد عامّة [28].

ويُعدّ سِيبْوَيه فِي ظلّ مدونته القيّمة (الكتاب) أوّل مَن وَضَعَ لنا قواعدَ في تكشيف حاكميّة الاستعمال الصحيح للّغة على أُسسٍ منهجيّة في مباحثاته التحليليّة [29].

ولا يكادُ متنٌ منْ متونِ النّحوِ أو شرحٌ من شروحهِ يخلو من عباراتِ (أَصْل الوضْعِ وأَصْل القاعِدةِ والعُدُول والردّ والوَجْهُ والتّفسيرِ والتأويل والتخريج والسبك والأَصل والفَرْع).. وغيرها.

فضلًا عن ذلكَ وضعوا لنا قواعدَ تمثّلُ أُصولًا مشتركةً بينَ مدرستي البَصرة والكوفة مِنْهَا:

قَدْ يُحذفُ الشَّيء لفظًا ويثبتُ تقديرًا، مَا حُذِفَ لدليلٍ فَهُوَ فِي حُكْم الثّابتِ، لا حَذفَ إلّا بدليلٍ، الخفضُ من خصائصِ الأسماءِ، التّصرّف من خصائصِ الأَفعالِ، استصحابُ الحالِ من أضعفِ الأَدلةِ، يجوزُ أنْ يثبت للأصلِ مالَا يثبتُ للفرعِ، لا يجتمعُ عامِلانِ على معمولٍ واحدٍ، رتبةُ العامِل قبل رتبةُ المَعْمولِ، حملُ الكلامِ على ما فيهِ فائدة أشبهُ بالحكمةِ من حَمْله على ما ليسَ فيهِ [30].

وهناكَ جملةٌ أُخرى مِن القَواعِد ذكرَهَا الدّكتور تمّام حسّان سمّاها (قواعدُ التّوجيه) نذكُرُ مِنْها: مَنْ حفِظَ حُجّةً على مَنْ لَمْ يحْفَظْ، العدولُ عن الأَصْلِ والقياسُ والنقلُ لَا وجهَ لَهُ، القليلُ لا يعتدُّ بهِ، ليسَ شيٌ ممّا يضطرونَ إليه إلّا ويحاولونَ بهِ وجهًا، مَا جَاءَ لضرورةِ شعرٍ أو إقامةِ وزنٍ أَوْ قافيةٍ فلا حُجةَ فيهِ، الحَمْلُ على الجوازِ كثيرٌ في كلامِهم، كثرةُ الاستعمالِ تجيز الحذف، ليس من كلامِ العربِ يعملُ فِي المَكْنيّ دونَ الظاهِر الحملُ على المَعْنى كثيرٌ في كلامِهِم، الحذفُ على سبيلِ الوجوبِ والجوازُ كثيرٌ فِي كلامِهم الشذوذُ لا ينافِي الصّحة [31].

المبحث الثّانيّ: آلياتُ التّشريع اللّغويّ عند علماءِ العربيّة

في هذا المبحث سيكون الحديث عن أهمّ الآليات والضوابط التي تدلُّ على أصالةِ المنظومةِ التّشريعيّة اللّغويّة في التفكير اللّسانيّ عند علماء العربيّة، فبعد أنْ مهّدنا لبيان مفهوم التّشريع اللّغويّ كان البوحُ في آلياتهِ وضوابطهِ مطمحًا للقارئ، ورغبةً للبحثِ في استجلائهِ.

أولًا: المصطلحاتُ البيانيّة التّفسيريّةُ

مِنْ نافِل القَوْلِ: إنَّ المُصْطَلحاتِ الّتي نقصدُها ليست المُصطلحات الخاصّة سواءٌ أكانتْ صوتيّة أم صرفيّة أم نحويّة أم دلاليّة فهذه المصطلحاتُ على الرَّغم أيضًا مِنْ أَهميتها فِي تقويةِ التّشريع اللّغويّ بوصفِها مفاتيحَ للموضوعاتِ وعتباتٌ للنصوصِ، إلّا أنّ المُرادَ بالمُصطلحاتِ التّفسيريّة الّتي ننشدُها الحُكميّة الوصفيّة العامّة مِنْ نَحْوِ: (سَمْتِ العَرَبِ، سليقةُ العربيّ وسجيته، عربيّ كثيرُ، سَمْتِ كلام العرب، كثيرُ الاستعمالِ، ضعيفٌ، شاذٌ، قبيحٌ) وغيرها من المصطلحاتِ التي تُمثّل أحكامًا شرعيّة لقبولهِ المسألة اللّغويّة ورفضها وتضعيفها والحكم بشذوذها وقلتها أيضًا.

---

(28) ينظر ، التّشريع اللّغوي عند الفرّاء ، د. رحيم الحسناوي ، 74.

(29) ينظر آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر ، محمود نحلة ، 207–208، وينظر ، اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري) ، د. أحمد المتوكّل : 104.

(30) ينظر ، الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : 42.

(31) الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكرِ اللّغويّ عندَ العربِ : 112 .

وقد فَطَنَ ابنُ جنّي لأثر السّيرِ عَلى سَمْتِ العَرَبِ الفُصَحاءِ فِي اقتفاءِ سبيلِهِم في الفصاحةِ وسلامةِ الأَداءِ قالَ:« وَلمّا كانَ النَّحويونَ بالعربِ لاحقين ، وعلى سَمْتِهم آخذين، وبألفاظهمِ متحلّين ولمعانيهم وقصودهم آمّين جازَ لصاحبِ هَذَا العِلْمِ الّذي جمعَ شعاعَهُ وشرعَ أَوضاعَهُ أشكالَهُ ووسمَ أَغفالَهُ، وخلجَ أَشطانَهُ، وبعجَ أَحضانَهُ، وزَمَّ شوارده، وأَفاءَ فوارَده أنْ يرى فيهِ نحوًا ممّا رأوا ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا وأن يعتقد في هَذا الموضِع نحوًا ممّا اعتقدوا في أمثالهِ لا سيّما والقياس إليهِ مصغ، ولَهُ قابِلٌ وعنهُ غير متثاقل فاعرفْ إذًا ما نحنُ عليهِ للعربِ مذهبًا ولمَنْ شرحَ لغاتِها مضطربًا وأنَّ سِيبْوَيه لاحقَ بهمِ وغير بعيد فيهِ عنهم »[32].

ويبدو أنَّ سِيبْوَيه قد تنبَهَ – من قبلُ – لأَثرِ الاستعمالِ التداوُليّ في وضعِ القاعدةِ فجواز استعمال العربيّ الفصيح للكلامِ بابٌ مفتوحٌ في قَبُولِ الكلامِ والإجازةِ فِي توليدِ جملٍ افتراضيّةٍ على نسقِهِ وأَدائِهِ، وهي عمليّةُ مطابقةِ الاستعمالِ التَّداوليّ الفَصيح مَعَ القاعِدة المَركوزةِ، قَالَ مبيّنًا حاكميّة الاستعمال الفصيح من لدن الأعرابِ:« وإنْ كانوا لَمْ يستعملوا فِي كلامِهم ذلك »[33]، وقالَ فِي موضعٍ آخر: « وَمِنْ كلامِهم أنْ يجري الشَّيءُ على مَا يستعملُ فِي كلامِهم » [34].

ومن المصطلحاتِ التَّفسيريّة (عربيّ جيدٌ)، قالَ سِيبْوَيه في بابِ ما يكون فيه الاسمُ مبنيًّا على الفِعْلِ قُدِّمَ أو أُخِّرَ وما يكونُ فيهِ الفِعْلُ مبنيًّا على الاسْمِ:« فإذا بَنَيْتَ الاسمَ عليه قلتَ: ضربتُ زيدًا، وهو الحدُّ ؛ لأنّكَ تريدُ أنْ تُعْمِلَه وتَحملَ عليهِ الاسمَ، كما كانَ الحَدُّ ضَربَ زيدٌ عَمْرًا، حيثُ كانَ زيدٌ أوّلَ ما تشغَل بهِ الفَعْلَ. وكذلكَ هَذا إذا كانَ يَعْمَلُ فيهِ. وإنْ قدّمتَ الاسْمَ فهو عربيّ جيّدٌ كما كانَ ذلكَ عربيًّا جيّدًا، وذلكَ قولك: زيداً ضربتُ، والاهتمامُ والعنايةُ هُنا فِي التّقديم والتأَخيرِ سَواءٌ، مثلُه في ضَرَبَ زيدٌ عمراً وضَرَبَ عَمْراً زيدٌ » [35].

ويبدو لَنَا أنَّ علماءَ العربيّة قَدْ مارسُوا نوعًا من النَّقديّة للنماذجِ اللّسانيّة المتنوّعة، هذهِ النقديّة لا تنزعُ إلى إبطالِ كُلّ الآلياتِ المنهجيّة الخاصة بالنموذجِ ذلك أنَّ اختلافَ اللّغويين كانَ في أغلبهِ مقرونًا بالفروعِ وبعضِ الاستثناءات وكلّ أنموذج لم يكنْ فيهِ ما يسمحُ بطعنهِ من النّاحيةِ المنطقيّة، وكُلّ أنموذج يمتنع عن هذا النّوع من الإبطال يوكّد على الأَداء الفاعِل لمعيارهِ وَهَذه النقديّة الحصيفة والفاعِلة تُعدُّ نتاجًا للتأويلِ تأويلُ مصطلحات ذات بعد أَخلاقيّ مؤثر كـ(الجيّدِ والحَسَنِ والأَحْسَنِ وَالضَّعِيفِ والرَّدِيء والشَّاذِ والقَبيحِ..) وغيرِها وهي مصطلحاتُ تؤكدُ هيمنةَ الحُكْمِ الأَخلاقيّ فِي النَّماذج والمرونة فِي التّشريع اللّغوي وتقعيدهِ، وهي تقودُ إلى نوَعٍ من الصَرامةِ التيّ تؤدي إلى شيءٍ من القصوّر الصوريّ في مثل مصطلحات: (الحُجّة، الدّليل، الاِسْتِدْلَال، القِيَاس، التَّرجِيح، النَّقْض..) وغيرها)) [36].

ثانيًا: الأمثلةُ التعليميّةُ

لا جَرَمَ أنَّ علماءَ العربيّة بمختلفِ اتّجاهاتِهم واختصاصاتِهم قدِ ابتكروا قواعدَ وجملًا موجزةً ومختزلةً ومقتصدةً مِنْ أَجلِ التَّعبيرِ عن أَحْكَام عامة ومَسَائِل مفصّلة، فراحوا يذكرون هذه المختصرات الجُمليّة، والموجزات التَّعبيريّة والمختزلات الأُسلوبيّة والقوالب

(32) الخصائص: 1/ 309-310.

(33) الكتاب : 3/ 275.

(34) المصدر نفسُهُ 2/ 281.

(35) الكتاب : 1/ 80.

(36) ينظر ، سيمياء الأنساق (تشكلّات المعنى في الخطابات التراثيّة) : 69.

المعجميّة، والصيغ المسكوكة والخوالف، والعبارات المعياريّة العرفيّة والتّراكيب الثابتة والمقلوبة والمتحجرة، والأمثال الصريحة [37]، وغيرَها مِن العباراتِ غايتُهم فِي ذلكَ الهَدف التَّعليمي من جانبٍ، وسهولة الحفظ، وعدم نسيان المسألةِ المُرَاد الحديث عنها مِنْ جانبٍ آخَر.

وهذه المُثُل التي سقناها –آنفًا – تُعدُّ آليةً من آلياتِ التّشريع اللّغويّ عند علمائِنا، فَنَلمحُ المختصرات الحاضِرة فِي الدّرس الصّوتي، من نحو حصر الحروف القمريّة بقولهم: أبْغِ حجّك وخف عقيمهُ، وسَبْكهم للحروف المهموسة بقولِهم: سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخْصٌ، ولحروفِ القَلْقَلَةِ: قُطْبُ جَدّ، وفي الدّرْسِ النَّحويّ نَبْصُرُ: المسألة الزُّنبوريّة[38]،والمسألة الكُحليّة [39]، وَمَسْأَلَة: أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ[40]، وَمَسْأَلة:ضَرَبَ مُوْسَى عِيْسى[41]، وغيرها من المسائِل.

ثالثًا: التصحيحاتُ اللّغويّةُ

من الآلياتِ الّتي نعتقدُ أنَّها مِنْ ركائزِ المنظومةِ التّشريعيّة عِنْدَ علماءِ العربيّةِ آليّة العناية بالاستعمالِ الصحيح، والأَداءِ المُوافِق لسُنَنِ العربيّة، وسليقة المتكلّمين بها من البُلغَاءِ.

ويبدو أنَّ هذه الاستراتيجيّة تمثّلُ ميدانًا خَصْبًا مُفْعمًا بالحيويّة، فلم يضعوا قاعدةً إلّا ولَها انسيابيتها ومحيطها فهي تتحرّك مَعَ النَّصّ، وفِي الوقتِ نفسهِ لَها محيطٌ تتأثر بهِ إذْ هي أشبهُ ما يكونَ بالكائنِ الحيّ الّذي تتحرّك في مجالهِ، ويتأثر بمحيطهِ [42].

فيرى سِيبْوَيه أنّ اللّغةَ يبرز وجودُها في ظلّ الاستعمالِ، أَي التَّداوُل الفِعْليّ، مِمّا يَتّجلّى مقبوليتِها من جهةِ الاسْتعمالِ وعدمِ مقبوليتها فالكلامُ عندهُ: ((فمنهُ مستقيمٌ حسنٌ ومحالٌ ومستقيمٌ كذبٌ ومستقيمٌ قبيحٌ ومَا هوَ محالٌ كذِبٌ. فأمَّا المستقيمُ الحَسَنُ فقولُكَ: أَتيتُكَ أمْسِ وسآتيك غداً، وأمَّا مُحالٌ فأنْ تَنقض أوّلَ كلامِك بآخِرِهِ فتقولَ: أَتيتُك غداً وسآتيك أمس.وأمّا المستقيمُ الكَذِب فقولك: حَمَلتُ الجَبَلَ وشربتُ ماءَ البَّحْرِ ونَحْوَهُ. وأَمّا المستقيمُ القبيحُ فأنْ تضعَ اللّفْظَ فِي غير موضِعِهِ نَحْوُ قولك: قَدْ زَيْداً رأيتُ وكي زَيدٌ يأتيكَ وأشباهُ هَذا، وأَمّا المُحَالُ الكَذِبُ فأَنْ تقولَ: سوفَ أَشربُ ماءَ البّحرِ أَمسِ)) [43].

ويترشّحُ مِنْ نصّ سِيبْوَيه أنّه يركّز على جانبينِ، الأَوّل الجانب البنيويُّ بحسبِ ما تقتضيهِ القاعدةُ النّحويّة وتقبله، والآخَرُ: الجانِبُ الخِطابيّ الإعلاميّ الإخباريّ عبر التتابُعات الكلاميّة والسياقات اللّغويّة، والمقامات التخاطبيّة التي ترِدُ فيها[44].

وقد أَدركَ الدّكتور نَجَاح العبيديّ أنَّ استراتيجيّةَ التَّصحيح اللّغويّ كانتْ ملازمة للقُدامى، ولاسيّما كتابُ سِيبْوَيه الذي كانَ معنيًّا بالاستعمالِ العربيّ وتفسيرهِ وبيانهِ [45].

---

(37) ينظر ، الأداء الصوتيّ للمسكوكات القرآنيّة (مقاربة تداوليّة) مدمجة في ضوء علم الدلالة المقامي ، د. مشتاق عباس معن : 37-38، وينظر ، الأبعاد التداوليّة للتعبير الاصطلاحيّ وكفاءات طرفي الخطاب(بحث) ، د . ثناء محمد سالم ، مجلة علوم اللغة ، مجلد :13، العدد: 4 ، 2010م : 112.

(38) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري : 2/ 702.

(39) ينظر ، شرح شذور الذهب ، ابن هشام : 1/ 533.

(40) ينظر ، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك : 2/ 85.

(41) ينظر ، أمالي ابن الحاجب : 2/ 534.

(42) ينظر، مفهوم الجملة عند سِيبْوَيه ، د . حسن الأسدي : 188.

(43) الكتاب : 1/ 25.

(44) ينظر ، اللّغة صيرورة اجتماعيّة ونفس عربيّة (إضاءة سِيبْوَيه في مدونته) : 16 .

(45) ينظر ، آليات التفسير النحويّ والدلاليّ والتداوليّ لكتاب سِيبْوَيه (بحث) ، د . نجاح العبيدي : 4- 5 .

وقد ميّز علماء العربيّة بين لغةِ الاسْتِعمالِ ولغةِ الكلامِ الّتي تتعلقُ بالمجالِ الوظيفيّ مِنْ ذلكَ قولِ سِيبَوَيه: « ولو قُلْتَ: كانَ عَبْدُ الله لَمْ يكنْ كلامًا، وَلَوْ قُلْتَ: ضَرَبَ عبدُ اللهِ كانَ كَلامًا » (46).

نَخْلُصُ ممّا مَرَّ أنَّ علماءَ العربيّة كانَ هاجسُهم هُوَ الوصولُ إلى القَصْدِ والمَقْصَد بكلامٍ جيّد يلاطفُ القواعدَ النَّحويّة ويترسمُ قوانينَها ؛ لذلكَ يرى عبدُ القاهِر الجُرجانيّ(ت471هـ) أنَّ النَّظْمَ المَحْمُودَ المُسْتَحسَن « أنْ تضعَ كلامكَ الوضعَ الذي يَقتضيهِ علمُ النّحو وتعملَ على قوانينهِ وأُصولِه وتعرفَ مناهجَه التي نُهِجتْ فلا تزيغَ عنها وتحفَظ الرُّسومَ التي رُسمتْ لَكَ فَلا تُخِلَّ بشيءٍ مِنْهَا » (47).

وَهَذا يَعني مُلاطَفة الواقِع التَّداوُليّ والاستعماليّ القارّ عندَ علماءِ العربيّةِ إذْ نلمحُ ألفاظًا تدلُّ على هذا التَرسّم الباصِر:(الوَضْع، القَوانِين، الأُصُول، المَنَاهِج، الرّسُوم).

من هنا بَدأَ سؤال المعرفةِ النَّحويّة بـ(كَيْفَ لَا أخطئُ)؛ مِنْ أَجلِ أنْ يكونَ الكَلام واضحًا حتى يصلَ إلى المُتلقيّ وهو مطلبٌ تداوُليٌّ بامتيازٍ على الرَّغم مِنْ أنَّ هِذهِ العبارة (كَيْفَ لا أخطِئُ) لمْ تكُ تعني الخَطأ فِي المَعْنى أو المَقْصَد التَّداوُليّ الّذي هُوَ مَناطُ التَّواصُلِ بالمَفْهُومِ الفِعْليّ للتَّواصُلِ بَلْ يعني الخَطأَ الشّكليّ (48).

وتنبهتْ الدكتورةُ آمنةُ بلعليّ أنَّ فعاليّةَ التَّصحيح عند علماءِ العربيّة تجسدُ البِنْيَّة الغائِبةُ وتنطوي على فِعْلٍ كلاميّ غير مباشرٍ هُوَ: افْعَل هَذَا ولا تَفْعَلْ هَذا واسْتَعْمِل هَذا ولَا تسْتَعْمِل هَذا وحَذارِ مِنْ هَذا وهِي تدلُّ على الاسْتِعْمَالِ الأَمْثَلِ الّذي تبناهُ الفاعِلُ المعرفيّ في النَّحْوِ والبَّلاغَةِ وعندَ علماءِ الأُصولِ والمُفَسِرينَ وغيرهمَ (49) .

رابعًا: الخطّاطاتُ والتشجيراتُ والخرائط المفاهيميّةُ.

من الآليات التي ألفيناها في مسارات التّشريع اللّغويّ عند علماءِ العربيّة الخطّاطاتُ والتشجيراتُ والخرائط المفاهيميّةُ وهي مجموعةٌ من العناصر والبيانات التي تنتظم فيها، ونرغبُ في دراستِها بغية الحصول على بعض النتائج حولها وهي تمثل عتبةً توضيحيّة وقصديّةً لضبطِ المسألةِ المراد الخوض فِي بيانِها (50).

وهي المشجّرة التي تقيّد بها الأَسماءُ والأَشياءُ في صفّ قائمٍ أو عموديّ رغبةً في اخْتِصَارِ الزَّمَن والمسافاتِ وتَحْصيلِ المَعْلُوماتِ بسرعةٍ (51).

ولَا يَخْفَى أنَّ علماءَ العربيّةِ كانُوا على وعيٍ حاذِقٍ وتخطيطٍ رائِدٍ فِي تعيينِ عناصرِ الموضوع وتسييجهِ تَسْييجًا محكمًا احترازًا من العبثيّةِ والفوضى المنهجيّة من جهةٍ وتقريبِ المسألةِ تقريبًا تيسيرًا للمتلقينَ ولاسيّما المبتدئون من جهةٍ أخرى.

ويبدو أنَّ هَذا التأسيس لهذهِ الآليّة قَدِ اشتغل عليهِ علماءُ العربيّة فَنَبْصرُ القوائِمَ فِي علومِ العربيّة كافةً سواءٌ في المُستوى الصَّوتيّ أَوْ فِي المُستوى الصَّرفيّ أَوْ فِي المُستوى التّركيبيّ أَو فِي المُستوى الدَّلاليّ زِدْ عَلى ذلكَ فِي الدَّرسِ البَّلاغيّ وعلومِ اللّغة الأُخرى.

---

(46) الكتاب : 2/ 281، وينظر ، مفهوم الجملة عند سِيبَوَيه : 188.

(47) دلائل الإعجاز : 76 .

(48) سيمياء الأنساق (تشكلّات المعنى في الخطابات التراثيّة) ، د. آمنة بلعلي: 73.

(49) المصدر نفسهُ : 43 .

(50) ينظر ، دليل الباحثين في المنهجية والترقيم والعدد والتوثيق ، د. عبدالرحمن إبراهيم ، ود . محمود شاكر : 36.

(51) ينظر ، موسوعة المصطلح في التراث العربيّ الدينيّ والعلميّ والأدبي ، د. محمّد الكتاني : 2/ 1911، والجداول النافعة في العلوم النافعة ، جاسم مهلهل الهاشمي : 6.

ويتجلّى الهَدفُ التَّعليميّ فِي ظلّ هذهِ الخَطاطات والتشجيرات والخرائط المفاهيميّة الّتي يُسخِّرُها علماءُ العربيّة فِي سبيلِ التَّواصُل والإفهامِ وتقريبِ المَادةِ المعرفيّة والانتاجيّة إلى المتلقيّ، إذْ نبصُرُ أنّها تَحْضرُ بكثافةٍ وتداعي في كتبِ العربيّة المُتنوعةِ هذهِ التقنيات البيداغوجيّة [التَّعليميّة] تفتح الباب والمجالَ مِنْ أَجلِ الوصول بالسامِع إلى أَعْلى درجاتِ الفَهْم ورَصْد الفكرةِ.

خامسًا: الاقتصادُ اللّغويّ

لا جَرَمَ أنَّ اللّغةَ مؤسسةٌ اقتصاديّةٌ تتمكّن بالقليلِ مِن الأَلفاظِ أَنْ تستحضرَ مَا لَا حصرَ لَهُ من المعانيّ، وذلكَ بأَنَّ المعانيّ غيرُ متناهيةٍ والأَلفاظ متناهية من هنا تضطر اللّغات إلى توخّي الاقتصاد في مجالِ العَلاقةِ بينَ اللّفظِ والمَعْنى وترشيدُ استعمالِ المبانيّ بإزاءِ مَا يُنْسَبُ إليها مِن المعانيّ.

إنَّ استعمالَ أَيسر الوسائل بما يرمز لَهُ مِنْ سهولةٍ هُوَ تحقيق للمناحِي الاقتصاديّة في اللّغة (الاقتصادُ فِي المَجْهُودِ المَبْذُولِ)، على أنْ يكونَ هناكَ تفاعلٌ بينَ المرسِّل والمرسَّل إليهِ، وَلَا شكّ أنَّ علمَ العربيّة وغيرَهُ مِن العُلومِ يخضعُ لمتطلباتِ الإنسانِ وحاجاتِهِ الاقتصاديّة والمَعيار هو كميّة التّوفيرِ على اللّسانِ [52].

والاقتصادُ اللّغويّ وسيلةٌ وآليةٌ مِنْ آلياتِ التّشريعِ اللّغويّ قصديّة أَوْ غير قصديّة يلجأُ إليها المتكلمونَ مِنْ أَجلِ التّوسطِ والاعتدالِ وعدمِ الإسرافِ (التقليل من الجهْد المبذولِ) وللسّرعةِ والتّخفيفِ والتّيسيرِ على المُتكلمِ والمُتلقي كليهما بغيةِ إبعادِ السَّأْم والمَلَلِ في عمليةِ التّواصُلِ وهذا مَا فَطَنَ لهُ أَبو عبيدة (210هـ): « العربُ تختصرُ الكلامَ ليخففوهُ لعلمِ السَّامِعِ بتمامِهِ » [53].

ويؤكدُ طه عبدالرّحمن أنَّ اللّسانَ العربيّ ينمازُ عَن كثيرٍ مِنْ الأَلسن لكونِهِ يميلُ إلى الإيجاز في العبارةِ، اعتمادًا عَلى قدرةِ المُخاطَبِ عَلى إدراكِ مَا في ضميرِهِ مِن الكَلامِ وفي استحضار أَدلّته فعلى قدر ما يأتي المُتكلِّم من الإضمارِ يأَتي المُسْتمِعُ من الجَهْدِ فِي الفَهْم وهُوَ(قانون اقتصاديّ) [54].

ويبدو أنَّ – بحسب مباحثات علماءِ العربيّة القدماء– إيقاعُ بعضُ الشَّيء على كلّ الشَّيء من سنَنَ العربيَّة في كلامِها قالَ ابنُ فارس (ت395هـ): « بابُ اقتصارِهم على ذكرِ بعض الشَّيء وهم يريدونه كلّهُ: من سننِ العربِ الاقتصارُ على ذكرِ بعضِ الشَّيء وهم يريدونه كلّهُ، فيقولون: (قعد على صَدْر رَاحِلته ومضى) (...) وذكروا في هذا الباب قوله جلّ ثناؤه: ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِم﴾ سورة النور / الآية 30» [55]

وقد كفانا مؤونة البّحث والاستشهاد الدكتور فخر الدين قباوة في كتابهِ (الاقتصاد اللّغويّ في صياغة المفرد) الذي يرى أنَّ « اللّغة العربيّة تنزعُ في تطورها كسائر اللّغات إلى السهولةِ والتيسيرِ ؛ ولذلك تراها في ابتغاءِ التوفيرِ للجهدين الذّهني والعَضليّ للإنسانِ تتخلّى عن كثير من التفريعات المعقّدة والأنظمة المختلفة والصيغ الشكليّة المُجْهدة والأَصوات العسيرة الفَهْم » [56].

---

(52) ينظر ، اللّغة العربيّة بين المشـــافهة والتحرير (بحث) ، عبدالرحمن الحاج صـــالح ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ع 60 : 118.

(53) مجاز القرآن ، ابوعبيدة : 111/1.

(54) ينظر ، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي ، طه عبدالرحمن ، 112.

(55) الصاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، ابن فارس : 193.

(56) الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ، فخر الدين قباوة : 31–32 .

المبحثُ الثالثُ: تجلّياتُ المنظومة التّشريعيّة في الفِكر اللّسانيّ المعاصِر

قَبْلَ أنْ نستعرضَ تجليات المَنْظُومةِ التّشريعيّة في الفِكر اللّسانيّ المُعاصِر نقولُ: إنّ للعقلِ العربيّ أثرًا مهمًا في ممارسةِ فاعليتِهِ في فَهْمِ النُّصوصِ وتأويلها فالقراءةُ الواعيةُ والباصرةُ لتراثِنا اللّغويّ والرسوخ القارّ، والثبات الجليّ لمرتكزاته وآلياته، قادرةٌ على تفتيحِ مسارات التّشريع اللّغويّ عند علمائنا واستظهار تجلياتها.

إنَّ التسلّحَ بالرؤيةِ التأريخيّة الثاقبة والمعاينة الباصِرة للتشريعِ اللّغويّ دليلٌ على قراءة النَّظام اللّغويّ وتشريعه قراءة متكاملة، ونعتقدُ أنَّ الوعيَ بالتّشريع العربيّ اللّغويّ لا يعني الانكبابَ على القديمِ، وعدم الالتفات إلى الحديث، ولا يعني الانكبابَ على الحديث وعزل القديم بل الكيمياء المزاوجة والخلط بينَ القديمِ والحديثِ بين الثبات والتغيير بينَ الأَصلِ والمتحّول.

من هنا فإنَّ الشروعَ يكونُ من التأصيلِ للتراثِ وهو نقطةُ البدايةِ والتَّجديد هُوَ إعادة قراءة التراث وتفسيره وفاقًا لحاجاتِ الواقع المعيش والتداوُل فقيمة التراث تتجلّى في مدى تأثيره في الواقع وخلق نظرية علميّة في تفسير الواقع، وهذا ما ألمحهُ نصر حامِد أَبو زيدٍ إذْ يَرَى أنَّ منهجيّةَ تحليلِ الخِطابِ مِنْ أَجلِ الوُقوفِ على التّشريع اللّغويّ عند علماء العربيّة كفيلةٌ بالكَشْفِ عن تفاعل الفكر العربيّ التراثيّ مع الواقع اللّغويّ والدلاليّ والتداوليّ والرمزيّ، ومن ثَمَّ تحويل هذا التّشريع إلى واقعي عقليّ في الدَّرس اللّسانيّ المعاصر [57].

ويرى أيضًا أنَّ النَّصَّ يقومُ بوظيفةٍ إعلاميّة ولا يمكنُ فهم طبيعة الرِّسالةِ الّتي يتضمّنها النَّصُّ إلّا بتحليلِ معطياتِهِ اللّغويّة في ضوءِ الواقعِ الذي تشكّل النَّصّ مِنْ خلالِه [58].

ويجدُرُ بنا أنْ نقولَ: إنّنا إذا تَواصَيْنا اليوم بقراءةِ ماضينا اللّسانيّ الثقافِي بمنظومتِهِ الكليّةِ مادةً وتشريعًا وقوانينَ في ضوءِ استنباش مرجعياتِهِ والتنقيبِ عنها وتكشيفه والنَّظَر في أَنساقِهِ ومحاولة إجراء قراءةٍ حصيفةٍ وواعية للأنساقِ الدّاخليّةِ إذْ يفهم السابقُ في ظلّ اللّاحقِ عندها يمكن النهوضُ بالدَّرسِ اللّسانيّ النقديّ ومحاورة الآخر والإفادة منهُ بل رُبَّمَا ممارسة تقنيّة التأثير والتأثر المَحْمُودَة.

وآنَ الأوانُ أنْ نستعرضَ– إيجازًا– أهمّ تجلّيات التّشريع اللّغويّ في التَّفكير اللّسانيّ العربيّ.

أولًا: العنايةُ بالوظيفةِ اللّغويّةِ

لا ريبَ أَنْ تتوافر الدّواعي إلى أنْ نجعَلَ مِن التّشريعِ اللّغويّ في العربيّة موضوعًا يتصفُ بالحيويّةِ الدائمةِ، والخصوبةِ البالغةِ والضرورة المُلحّة ومردّ هذه الحيويّة أنَّ التّشريعَ اللّغويّ في جوهرِهِ تقديم جديد وشامل لأصالةِ هذا الفِكْر اللّغويّ العربيّ الخالص.

إنَّ إدراكَ أصالةَ التّشريع اللّغويّ وملاطفة الواقع من أجل الظفر بمحاور تجديده يتطلب الرجوع إلى دراسة المصادر الأساسية للأفكار الرسميّة للأصول اللّغويّة والاستعانةِ بتقنياتِ تحليل الأفكار تحليلًا وتوظيفًا وتفسيريًا.

ويبدو أنَّ تمّام حسّان أَشارَ إلى المَنْحى التفسيريّ والوظيفيّ لظواهر متنوعة كانَ علماءُ العربيّة القُدامَى قَدْ أغمطوا حقّها فِي هَذا المَنْحى مِنْ ذلكَ: (ظاهرةُ النَّقل) وإنْ تحدّدت معالمُها واكتملت قسماتُها فِي مستوياتِ اللّغة إلّا أنّها لَمْ تكنْ كذلك فِي المستوى النّحويّ والوظيفيّ فَهُو يرى أنّ النَّقل هُوَ: تحوّل الأبنيّة (ألفاظًا وتراكيب) عن معانيها (المعجميّة أو الوظيفيّة) إلى أُخرى لَمْ تكنْ لها بوساطة (إنْ لم تكن لفظيّة فمعنويّة) وكانَ معيّارًا مبدئيًّا لقراءة المستوى الوظيفي للظاهرة [59].

---

(57) ينظر ، الفكر الدينيّ بين إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة ، ناصر حامد أبو زيد : 25.

(58) ينظر ، إشكاليات القراءة وآليات التأويل ، ناصر حامد أبو زيد : 14 .

(59) ينظر ، ظاهرة النقل عند الدكتور تمام حسان – النظرية والتطبيق (بحث) ، أ . م . د نصيف جاسم محمّد الخفاجي ، و م . م سيف الدين شاكر نوري : 22 .

ولعلّ التَّداوُلَ اللّسانيَّ فِي المحاوراتِ يقودنا إلى تلمّس وظيفتينِ في الرِّسالةِ اللّغويّة وظيفةٍ أصليّةٍ قارّة في القواعد المضبوطة ووظيفةٍ متغيّرة تبعًا لتغيّر ظروف الاستعمال وهي وظيفةٌ لا يمكن أنْ تُقَنَنَ إلّا حَسْب الظَّرف الاستعماليّ للمُتكلّم والمُتلقّي والمَقام [60].

من هنا نَبْصُرُ بالتَّفسيراتِ البَاصِرة والفاعِلة والحصيفة للنَّظريّة الحديثةِ في النَّحو العربيّ فيرى الدّكتور تمَّام حسّان أنَّ تصنيفَ الكَلِم أجري على التَّحليل النَّحويّ من تقسيمِ النُّحاة الّذي يجمعُ الأخلاط المتباينة تحتَ القسم الواحد مِنْ أقسام الكَلِمِ. وثانيها: استظهارُ أَثر القرائِنِ الّتي غمطَها النَّحويون، بسببِ انشغالها بقرينةٍ واحدةٍ من بينها هِي علامةُ الإعرابِ، ثالثُها: الكشفُ عن قيمةِ تضافُر القَرائنِ لبيانِ المعنى النَّحويّ، ورابِعُها: القول بالترخيص وإدخاله في البناء النظريّ للنَّحْوِ مِنْ أَجل استبعاد ما قيل بالشذوذ وخامسُها: بناء نظام زمنيّ مفصّل للصِّيغ العربيّة مِنْ أَجل ثراء النَّحو العربيّ بالأزمنة المختلفة؛ لانشغالهم بالزمن الصَّرْفيّ عن الزَّمن النَّحويّ، وسادِسُها: بناءُ مكان للظاهِر السياقيّة من بناءِ الهيكل النَّحويّ وجمع هذهِ الظواهِر معًا وتفسيرها في ضوءِ الذَّوق السليم الّذي يكره توالي الأَمثال وتوالي الأَضداد ويألف توالي الاشتقاق [61].

والحالُ نفسُها في لزومِ العنايةُ بالوظيفة اللّغويّة في إثبات أهميّة المُعجم التاريخيّ للّغة العربيّة وإثبات ضرورته المعرفيّة المُعْجم الّذي يحدّدُ حركةَ المدّ والجزّر (المُعْجَم التّداوُلي للّغةِ العربيّة) [62].

وتبدّى أنَّ المعجميينَ لَمْ يُصرّحوا بدلالةِ اللّفظِ على الأَثرِ الّذي يقومُ بهِ ولَمْ يذكروا مُصْطَلحَ (الوظيفة اللّغويّة) بما يضمن من دلالات تواصليّة اللّغة أَوْ الأثر الّذي يقومُ بهِ بالربطِ بينَ مكونات التّراكيب الجُمليّة بَيْدَ أنَّ مفهومَ هذا المُصطلح كانَ حاضرًا في مباحثاتِ علماء العربيّة بالمَعْنى الّذي ذكرهُ الألسنيون – ليسَ بالتعريفِ الإجرائي _، إذْ إنَّ ملامِحَ العنايةُ بالوظيفةِ اللّغويّة بدتْ واضحة فِي أطروحاتهم وبمعنى آخر « التوافِقُ بينَ التَّراكيبِ اللّغويّة وبينَ ملابساتِ الخِطابِ وتفسير الأَوْلى على أَساسِ من الثَّانية بمثابةِ الخلفيّة الأبستمولوجيّة الّتي حركت علماءُ العَربِ فِي فروعِ معرفيّة عديدة نَحْوُ: أَقوال اللّغة والنَّحْو والبلاغةِ والتفسيرِ بشرطِ أنْ تؤخذ هذه الفروع التراثيّة فِي مجموعِها لا أنْ تؤخذ أَجزاءً أَوْ متفرعات » [63].

وتنبّهَ الدّكتور محمّود أَحمد نحلة إلى أَثرِ الوظيفةِ بوصفِها مجسّةٌ مِنْ مجسّاتِ تحريكِ النَّصّ وتفعيلِهِ في تحقيقِ الأَهدافِ والغاياتِ والأَغراضِ، قال:« لَعلَّ المقصودَ مِنْ كلمةِ (وظيفة) في أَبسطِ معانيها أنْ تكونَ مرادفة لكلمةِ (استعمال) ؛ لذلكَ حين نتحدّث عَنْ وظائفِ اللّغةِ فنحنُ لا نعني إلّا الطريقة الّتي يستعمل بِها النَّاسُ لغتهم أَو لغاتهم إنْ كانَ لهم أَكثرُ مِنْ لغةٍ »[64].

ويرى أندري مارتينه صاحب الاتّجاه الوظيفيّ في اللّسانياتِ المعاصِرة في كتابِهِ (مباديء لسانية عامة): « أنَّ تَطَوُّرَ لغةٍ ما مرتبطٌ بتطويرِ الحَّاجاتِ التّواصليّة للجماعةِ الّتي تتكلّم تلك اللّغة وبعددِ ذلك في نظرةِ أَي أنَّ وظيفةَ اللّغة الرئيسة هي التّواصل » [65].

(60) ينظر ، الاستلزام الحواريّ في التداوُل اللّسانيّ ، إدواري العيّاشي : 18 .
(61) ينظر، الأصول (دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): 6.
(62) محاضرة للدكتور عبدالسلام المسدي عن المعجم التاريخي للغة العربية ، الدوحة ، 2014.
(63) علاقة البنيّة بالوظيفة في مفتاح العلوم للسكاكيّ ، (رسالة ماجستير) ، هدى بن عزيزة : 14
(64) آفاق جديدة في البَحث اللّغوي المعاصر ، محمود نحلة : 273.
(65) التطور اللّغوي في العربيّة الحديثة ، د. محمّد شندول : 15-16 .

وقد طَوَّع الدّكتور أحمدُ المتوكّل الوظيفة اللّغويّة في الدّرس اللّغويّ اللّسانيّ المعاصِر إذْ يرى أنَّ اللّغةَ تُسخّرُ لتحقيقِ التَّواصل بينَ المجتمعاتِ البشريّة مِنْ هَذا المَنْظور تعدّ العبارات اللّغويّة مفرداتٌ كانت أم جملًا وسائلَ تُستعملُ لتأديّة أغراضٍ تواصليّة معينة مع تقاربِ خصائِصها البنيويّة على هَذا الأَساس(66).

من هنا يصرّح رئيس المجمع الجزائري للغة العربيّة الدّكتور عبدالرحمان الحاجّ صالح بالعَلاقة بين الوظيفةِ والتبليغ – وهو بصدد الحديث عن مدرسة براغ – قال:« أَخصُّ بشيءٍ انمازت بهِ هذهِ المدرسة منْ غيرِها هُوَ اعتمادها الأساسُ على العملِ أَو الدّور الّذي تؤدّيه العناصر اللّغويّة في عمليّة التبليغِ، ولهذا سُمّيت النزعات المتفرعة منها ومن مدرسة (ما رتينه) الفرنسية بالوظيفيّة »(67).

إنَّ مفهوم (التَّلازم) و التَّواشج من الظواهِر اللّغويّة والحاجات التَّواصليّة للجماعةِ مِنْ شأنِهِ أنْ يساعدَ على استقراءِ مظاهر التّغيير فِي العربيّة الحديثة وتتبين القوانين والقواعد الّتي تؤهلها؛ لأنْ تكونَ عناصر إلهام في وظيفةِ اللّغة التّوصيليّة (68).

ثانيًا: المنهجُ القديم مقاربةٌ تداوليّةٌ

إنَّ التّشريعَ اللّغويّ المحكم الّذي وضع علماء العربيّة أُسسهُ وأَركانَهُ كانَ له صدًى في تنوّع المناهجِ وتلونّها وهذا أكبرُ دليلٍ على وحدةِ المَصْدر الّذي انتخب هذهِ المَناهِج اللّغويّة ونقطعُ جازمينَ أنَّ المناهجَ الغربيّة – اليوم– الوافدة على العَربِ هِي جزءٌ من الفِكرِ اللّغويّ العربيّ إلّا أنّهُ قُرِئت قراءة صحيحة وبرؤية منهجيّة منظمة.

بَدَأَ العَربُ القُدماءُ دراساتَهم اللّغويّة ولاسيّما الدّراسةُ النَّحويّة بالاستنادِ إلى المنهج الوصفيّ الذي يتبناه المحدثون بمعنى أنّهم تناولوها في الأغلب تناولًا لغويًّا مبنيًّا على وصف الظاهر ؛ لأنَّ أيّة دراسة علميّة لابُدّ أنْ تقوم على الاستقراء في جميع المظاهر الخاصّة بالعلم المعيّن، وتصنيف الأقسام وتسميتها وبيان خصائصها ومسالكها وقد تحقّق ذلك كلّه عند علماءِ العربيّة الأوائلِ (69).

وركّز أَكثر نحويّ العرب المحدَثين على محاولاتِ إصلاح المنهج النّحويّ العربيّ القديم الذي ربّما شابَهُ التَّعقيد والغموض ؛ بسبب تداخل المناهج الغربيّة واختلافِها من المنهج اللّغويّ للّغة العربيّة وكانَ لجهودِ الدّكتور مهدي المخزوميّ والدّكتور تمّام حسّان أثرٌ في ذلك إذْ دعا كلاهما إلى إصلاح المنهج النَّحويّ في ظلّ اتبّاع المنهج الوصفيّ وتطبيقهِ في دراسة النَّحو العربيّ ؛ إلّا أَنَّهما اختلفا في الوسائل والأدوات فدعا المخزوميّ إلى العودة بالنَّحو العربيّ إلى ما جاء به النَّحويون العرب الأوائل كالخليل والكسائي وسِيبْوَيه والفراء.. وغيرهم، ممّن سلكوا في نظره منهجًا وصفيًا ملائمًا لطبيعة اللّغة العربيّة فقد نَظَرَ إلى اللّغة بمنظارِ التَّطوّر لإنّها ظاهرةٌ اجتماعيةٌ محددًا وظيفة النَّحوي بأنّه ينهجُ بها منهج الاستقراء والملاحظة والوصف ويجعل من نواحي الشركة فيما وقع عليه الاستقراء قواعد لا ينظر إليها بوصفها معايير يجب اتّباعها وإنّما تفهم بوصفها تعبيرات عن الوظائف اللّغويّة تؤديها الوحدات اللّغويّة التي وقع عليها الاستقراء (70).

---

(66) ينظر ، من البنية الحمليّة إلى البنيّة المكونيّة (الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة) ، د . أحمد المتوكل : 5.

(67) مدخل إلى علم اللّسان الحديث (بحث)، د. عبدالرحمان الحاجّ صالح : 54.

(68) ينظر ، المصدر نفسُهُ : 16 .

(69) ينظر ، اللّغة بين المعيارية والوصفيّة : 22–23 .

(70) ينظر ، في النحو العربيّ نقدٌ وتوجيهٌ ، د. مهدي المخزومي : 22 ، والنحو الوصـــفي عند الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان ، دراسة في موارد الاتفاق و الاختلاف بينهما (بحث) ، د. حيدر جبّار عيدان ، والباحث ضرغام علي محسن : 132.

في حين ذهبَ تمّام حسّان إلى تطبيقِ المنهج الغربيّ الوصفيّ الذي بذر بذرته (دي سوسير) وسار على نهجهِ (فيرث) صاحب النظريّة السياقيّة في اللّغة من هنا انطلق من حقيقة مركوزة مفادها: أنَّ اللّغة تخضعُ للتطوّر وأنَّ تجريدَ اللّغةِ من سمة التطوّر إنّما يعني تجريدها من عنصرها الاجتماعيّ [71].

ويبرزُ التَّجديدُ للمنهجِ التُّراثي القديم في القراءة الفاعلةِ والنَّظر الحصيفِ لظاهرةِ الإعراب، إذْ يرى الدكتور تمام حسّان أنّ الإعراب هو « تحليلٌ للوظائفِ في السياقِ وليس تحليلًا لمعاني المفردات ولا لدلالة الجملة » [72]

ولعلّه يظهر بجلاء ممّا تقدّم أنَّ الدراساتِ الحديثةِ المعاصرةِ في المنظومة اللّسانيّة المعاصرة تدعو إلى النَّظر الميكانيكيّ للتركيب ورفض النظر الخبطِيّ إلى الكلمات على السَّطر ؛ لكونهِ يؤدي إلى اللَّبس والإصرار على فكرة المناسبة المعجميّة بين كلمات الجملة بوصفها مطلبًا نحويًّا فالتوزيعيون يصرّون على النَّظرة الميكانيكيّة إلى اللّغة دون ارتباطٍ بأُمور لا تخضعُ للنَّظر الميكانيكيّ (كالمعنى مثلًا) ؛ وبذلك تمكّنوا من مخاطبةِ الحواسّ (حواس المتعلّم) فجعلوهُ يستوعب مادة التَّعليم بطريقةٍ براجماتيّة (نفعيّة) سهلة بخلاف ما رَصَدْناه ولا حظناهُ في النّحو العربيّ من مواجهة المتعلم منذ البداية بالمجرّدات الذهنيّة التي لا يقوى عليها، وعلى إدراكها بعضُ المشتغلين بتعليم النَّحو، فما بالك بالمتعلمين[73].

فَحسَّان لا ينكرُ دلالة العلامات الإعرابيّة على المعاني إلّا أَنّها لا يمكن أنْ تستعمل بدلالةٍ وحيدة على تلكمُ المعاني وإنّما تتضافر مع غيرها من القرائنِ في سبيل استظهارِ المعنى فَلَا تستقل العلامات الإعرابيّة –وحدها– بالدّلالة على هذه المعانيّ، لكنّ العلامة الإعرابيّة إحدى القرائن ودليل ذلَك أنَّ جملة:(ضَرَبَ مُوسى عيسى) لا تكون لها أثرٌ في رصدِ المعاني الإعرابيّة الفاعليّة والمفعوليّة من هنا فإنَّ الرُّتبة النَّحوية لها المحور في الظفرِ بالمعانيّ وإذْ كنّا نؤيدُ الدّكتور تمّام في هذا التَّصوّر إلّا أنَّ الاكتفاء بالرُّتبة – وحدها – أَيضًا لا يقودُ إلى الرَّصد الاستباقيّ للمعانيّ النَّحويّة فلا بُدَّ من النَّظر إلى قصديّةِ الْمُتَكَلِّمِ وإرادتِهِ من جهة وأَثر الفِعْلِ الكلاميّ التَّداوليّ في هذا الرَّصدِ [74].

في حين يجعل الدّكتور المخزوميّ الاعرابَ بيانًا ما للكلمةِ أَوْ الجملةِ مِنْ وظيفةٍ لغويّةٍ أَو مِنْ قيمةٍ نّحويّةٍ ككونها مسندًا إليه أو مضافًا إليه أَو فاعلًا أَو مفعولًا بهِ أَو حالًا أَو غير ذلك من الوظائفِ الّتي تؤديها الكلمات في دَرْج الجمل وتؤديها الجملُ في تسييق الكلام ونَظْمهِ [75].

وترى الدّكتورة آمنة بلعليّ أنَّ المعرفة النَّحويّة العربيّة لم تؤسّس لنموذجٍ خاصٍّ بدراسةِ اللّغة العربيّة فحسب، بقدر ما كانت تعكس هاجس الفاعل المعرفيّ فيها محاولة وضع فرضيات للإجابةِ عن كيفيةِ اشتغال البِنْيَة في أي لغةٍ أخرى ذلكَ أنَّ الأنموذج المثاليّ الذي افترض كجهازٍ واصفٍ للمنظومةِ التّشريعيّة وإنْ كانَ يختصُّ بدراسةِ اللّغةِ العربيّةِ يمكن أنْ ننظر إليه بوصفهِ قادرًا على الكشف عن خصائِصِ اللّغات الطبيعيّة عامة تجوزًا [76].

---

(71) ينظر ، اللّغة بين المعيارية والوصفيّة : 76 .

(72) القرائن السياقيّة واطراح العامل (بحث) : 40.

(73) ينظر ، مقالات في اللّغة والأدب ، د. تمام حسان : 2/ 52، وينظر ، أساليب المدح والذمّ والتعجب والمحوريّة ، د. عبدالفتاح الحمّوز : 5.

(74) ينظر ، الفعل الكلامي التداوليّ في الدرس النحوي (مسألة ضرب موسى عيسى) اختيارًا (بحث مخطوط) ،أ. م . د حسين علي حسين الفتلي ، و أ .د . رحيم كريم الشريفي : 20.

(75) ينظر ، في النحو العربي نقد وتوجيه : 67، و في النحو العربي قواعد وتطبيق : 66.

(76) ينظر ، سيمياء الأنساق (تشكلات المعنى في الخطابات التراثيّة) : 73.

ومستصفى القول فيما سقناهُ قَبْلًا أنَّ لعلماءِ العربيّة أثرًا واضحًا في تسرّع المعرفةِ وتنظيمها ودونكمُ المحدّدات التنظيميّة والعناصر المنهجيّة فقدِ اسْتطاع العلماء أنْ يستقرؤوا تراثهم اللّغويّ استقراءً باصرًا مسيّجًا من جهة وأنْ يُفيدوا من النظريات الحديثة في تطعيم هذا الاستقراء فنّدت في مباحثاتهم أشكالٌ وإرهاصاتٌ وملاحظاتٌ تجديديّة تدلّ على عقليتهم الجبّارة الفاعلةِ.

ثالثًا: التقريب التداوُليّ للمنظومة التّشريعيّة العربيّة

لا رَيْبَ أنَّ المنهجَ الأكثر مقبوليّةً وصلاحيّة للأخذ به في البحوث اللّسانيّة في لغتنا العربيّة أنها تَعْتَمِدُ على ركائزَ من الالتصاق الكامل بالواقع التداوليّ، والالتزام بما فيه من ظاهر من دون تغيير أو تحريف.

وقد استشفَ ابنُ جنيّ – من قبلُ – مسألةً مهمةً، مفادُها: أنَّ مناقشة القضايا اللّغويّة، والغور في العربيّة، وفهم أسرارها وإدراك حقائقها، ومعاينة خصائصها يكون بلحاظ الجدل السهل والحِجاج اللّطيف مع التلّطف والصَّنعة، قال:« باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف » [(77)]، وهذا النظر الفاحص، والقبول بالتّشريع اللّغويّ القديم، وإجراء معاينة عليه، بل تجديده يكون بالملاطفة والرفق، وهو – فيما نخال– ضربٌ من ضروب مراعاة المقاربات التداوليّة، قال أيضًا: « إنّما ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنَّهم يجدونها منثورةً في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق» [(78)].

وستكون مباحثتنا في هذه الفِقرة في مسارين، هما: قصديّة المُتكلِم وإرادتِه، والفِعْلُ الكلاميّ ووظيفته في استجلاء المعانيّ:

1. قصديّةُ المتكلّم وإرادتُهُ

يحظى المتكلِّم (المخاطِبُ) بكسر الطاء بمكانةٍ بارزةٍ في عمليّة إنتاج الخطاب، إذْ يتبوَّؤُ بمنزلةٍ أولى في عمليّة التخاطب بوصفه المنتجَ للنصّ (الرسالة اللّغويّة)، وقد تنوعت الأوصاف والنعوت التي تُطْلَقُ عليه منها: الباثُّ، المتكلِّمُ، المنشيء، الموجّه، المتحدثُ، المصدرُ، المرسِلُ، القاصِدُ، الواشي، إلّا أنَّ المخاطِبَ هو المرادُ لما فيه مِنْ سَعَةٍ وشمول[(79)].

وقد مثّل المتكلّم غايةً وهدفًا عند علماء العربيّة فهو الناقل والموجِدُ للنصّ الأدبيّ وقد اعتمدوا عليه في التّشريع اللّغويّ وتقعيده باستشراف المحيط الخارجيّ والبيئة التي نتج الخطاب منها فالاهتمام بإرادة المتكلّم وقصديته مَلْمحٌ بيانيّ مهم في الوقوف على تحليل الخطاب وتفسيره.

ويبدو أنَّ ما فَطَنَ لهُ علماء العربيّة من الاهتمام بالمتكلّم والخطاب فضلًا عن الاهتمام بالمخاطِب بوصفه الذي يمتلكُ ناصية الخطابِ في العمليّة الكلاميّة التي تستطيع في ضوئها إيصال مراده إلى المخاطَبِ ويؤثرُ فيه بما يرغبُ فيهِ من تنوّع إعرابيّ رفعًا ونصبًا وجرًّا أَو الاكتفاء ببعض أَجزاء التركيب وذكر بعضٍ آخر وتقديم بعضها على بعضٍ.

إنَّ هذا التَّفاطُن الواعي إلى الأثر الإنجازيّ والتأثيريّ الذي يُحدثه المتكلِّمُ ، فضلًا عن الفعل الكلاميّ الذي ينجزه، يُعد إسهامة باصرةً أفاد منها الدَّرسُ اللّسانيُّ التداوُليُّ المعاصر.

والحقُّ أنَّ يمكننا أنْ نجزمَ أنَّ مدلول القصد هو جزءٌ من دلالة النصّ، وليس جزءًا من دلالة الكلمة، فأيُّ نصّ يخلو من القصد لا يرقى ولا يسمو أنْ يطلق عليه نصًا أو يرقى إلى مرقاة الخطاب، فهو لا يستطيع أنْ يحافظَ على سَبْكِهِ الداخليّ أَو على كينونته الذاتيّة ومن ثُمَّ تتماهى بوصلته الإبلاغيّة والإيصاليّة.

---

(77) الخصائص : 1/ 164.

(78) المصدر نفسه : 2/ 90.

(79) ينظر ، الخطاب في نهج البلاغة (دراسة موضوعيّة فنية) [رسالة ماجستير] ، إيمان عبدالحسين : 15.

2. الفعل الكلاميّ ووظيفته في استجلاء المعانيّ

تُعدّ الأفعال الكلاميّة إحدى الأسس التي قامت عليها نظريّة أفعال الكلام فهي « التي يتلفظُ بها المُرسِل في خطابِهِ وهو يعني حرفيًا ما يقول وفي هذه الحالة فإنَّ المرسِل يقصدُ أنْ ينتجَ أثرًا إنجازيًّا إلى المرسَل إليهِ، ويقصدُ أنْ ينتجَ هذا الأثر في ضوء جعل المرسَل إليه يدرك قصده في الانتاج » (80).

ويبدو أنَّ الفعل الكلاميَّ لَهُ أثرٌ بَيّنٌ في عملية التَّواصُل الخطابيّ فاللّغة لا تدرسُ معلقةً في الهواءِ فهي تُمثِّلُ حدثًا كلاميًّا في التواصُل الإنسانيّ وهي تبحثُ في المَعْنَى الفِعْليّ للكلامِ حينما تُستعملُ في سياقٍ معيّنٍ وبقصدٍ معيّنٍ(81).

وترى الدكتورة رجاء الحسناويّ أنَّ للوظيفةِ النَّحويّةِ في الرِّسالة اللّغويّة أَرسخَ أثرًا في إبانة المعانيّ النَّحويّة، وأنَّ الوظيفة النَّحويّة بمساعدة الفِعْل الكلاميّ وقصديّة المتكلم و مآلات الخِطاب سببٌ في إنعاش الأبعاد التَّداوُليّة وتفليّة الخِطابات التعبيريّة المتنوعة والخروج بهذه الخطابات من طبيعتها الشكليّة الجامدة إلى الطبيعة الحركيّة الفوّارة إلى مستوى التأثير والإنجاز الذي يعدُّ المِحْورَ الرئيس والقطب الأساس في ترسيخ التّشريع اللّغويّ وحفظ جوهريّة البنى الأدائيّة والأساليب التعبيريّة في إنشاء المعانيّ وتوليدها وإنعاشها (82).

ومن المآلات التجديديّة التي نرقبها في تقنيّة الفعل الكلاميّ بوصفهِ مُنجزًا ومؤثرًا في عمليّة التواصل الابلاغيّ أثره في تعيين الفاعليّة والمفعوليّة والإضافيّة وغيرها وتحديدها في الجملة وإنَّ الانكفاء على الحركة الإعرابيّة والإسناد والرتبة يُعدُّ قصورًا في الظَّفر بالدِّلالةِ المُرادَةِ.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربّ العالمين

خاتمةُ البحثِ ونتائجُهُ

ونحنُ نسْدِلُ أستْرةَ بحثِنا الموسومِ بـ(المنظومةُ التّشريعيّة في التَّفكيرِ اللّسانيّ العربيّ، قراءةٌ في الأصالةِ والتجديدِ) بنا حاجةٌ ماسّةٌ أنْ نُعرّجَ – ولو بإيجاز القول– إلى أهم تجلّيات البحث :

الأولى: تُعدُّ المنظومة التّشريعيّة اللّغويّة عند علماء العربيّة إحدى أَهمّ أَجنحةِ الحفاظِ على اللّغةِ العربيّة وسلامتها؛ لأنّها تُمثّلُ الأُصولَ والقواعدَ والمرتكزاتِ التي قعَّدها علماؤنا الغيارى، وهي قواعد متينة حَمَتِ اللّغة العربيّة بوصفها الأرض الخصبة لهُوِيّة الناطقين بها.

الثانيّة: بَدَا لنا أنَّ دراسةَ المنظومة التّشريعيّة في التفكير اللّسانيّ العربيّ تتسِمُ بالحيويّة والجِدَّة والخُصوبَةِ الدّائمةِ فَهي لازمةٌ متّصلةٌ باللّغةِ العربيّةِ، ودليلٌ على عظم الفِكْرِ اللّغويّ العربيّ من جهةٍ، وملاطفتها للحداثةِ والمناهجِ اللّسانيّة الحديثة من جهةٍ أُخرى.

الثالثة: أنَّ مساراتِ التّشريع اللّغويّ، ومرتكزاته التي ذكرناها – صارفًا – بحاجةٍ الى المزيد من البحوث والدراسات منفردةً ؛ من أجل الوصول الى نتائج واضحة المعالم، وحقائق باهرة الأدلّة، فضلًا عن الوصول إلى التّنوع المحمود في المناهج، وتلوّنها.

الرابعة: تبين لنا أنَّ الآليات والمرتكزاتِ والمقوماتِ المتعلقات بالمنظومةِ التّشريعيّة في الفكر اللّسانيّ العربيّ التي بَنَى علماءُ العربيّةِ عليها مشروعَهم تجسّد مشروعًا كبيرًا ومحطّة محوريّة في تاريخ التّشريع اللّغويّ العربيّ، زد على ذلك أنّها تُحقّقُ المنطلقاتِ والمقاصدَ المزبورةِ في المُنْجز الفعليّ.

---

(80) استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغويّة تداوُليّة) ، عبد الهادي الشهري : 135، وينظر ، آفاق جيدة في البحث : 50.

(81) ينظر ، نظرية الفعل الكلاميّ (بين علم اللّغة الحديث العربيّ والإسلاميّ) ، د. هشام عبدالله خليفة : 11.

(82) ينظر ، الوظيفة التواصليّة في كتاب سِيبَوَيه (أطروحة) : 33 ، وأساليب المدح والذمّ والتعجب والمحوريّة ، د. عبد الفتّاح الحموز : 6.

الخامسة: التجلّي الظاهِر للمنظومةِ التّشريعيّة اللّغويّة عند علماءِ العربيّة في فكر اللّغويّين المعاصرين فِي ظلّ قراءتهِ قراءةً فاحصةً حصيفةً فاعلةً من جهةٍ، وإضافة أفكار ورؤى تدعم حيويته وتجديده رغبة في مواكبةِ المناهجِ اللّسانيّة الحديثةِ ومسايرتها من جهةٍ أُخرى.

السادسة: مِنْ أَجل الوُصولِ إلى مراقي الظُهورِ وسلالم التَّجليّ الباصِر فِي قراءةِ التّشريع اللّغويّ في عربيتنا قديمًا وحديثًا ؛ لابُدَّ من تهيئة المقاربات التوضيحيّة والبيانيّة، ويبدو أنَّ التشكيل الرياضيّ تقنيّة ذات استراتيجيّة فعّالة في استثمار التقييم المنهجيّ في التّشريع اللّغويّ في العربيّة.

مصادِرُ البَّحثِ ومراجِعُهُ

القرآنُ الكريمُ

- ابن الأنباريّ وجهودهُ في النحو، جميل علوش، الدار العربيّة، ليبيا، 1981م.
- الأَداء الصوتيّ للمسكوكات القُرآنيّة مقاربة تداوليّة مدمجة في ضوء علم الدلالة المقاميّ، د. مشتاق عباس مَعْن، ط1، دار الفراهيديّ، بغداد، 2013.
- أساليب المدح والذمّ والتعجب والمحوريّة، د. عبدالفتاح الحمّوز، ط1، دار عمّار، الأردن، 1430هـ – 2009م.
- استراتيجيات الخطاب (مقاربة لغويّة تداوليّة)، عبدالهاديّ الشَّهريّ، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة، مصر، 2014م.
- الاستلزام الحواريّ في التداوُل اللّسانيّ، إدواري العيّاشيّ، ط1، منشورات الاختلاف، المغرب، 2011م.
- أسئلةُ الفكر البلاغيّ في المغرب ضمن (البلاغة والخطاب)، محمّد اليملاميّ، ط1، دار الأمان، الرباط، 2014 م.
- إشكالياتُ القِراءة وآلياتُ التأويل، نصر حامِد أَبو زيد، المَركزُ الثقافي العربيّ، بيروت، ط1، 1995م.
- الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكرِ اللّغويّ عندَ العربِ (النَّحو – فقهُ اللّغةِ – البلاغة) د. تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.
- أطروحاتُ الفِكْر العربيّ المُعاصِر فِي مناهِج تحليلِ التُراث، يوسُف بن عدي، منشورات دار التوحيدي، 2015م.
- الإغرابُ في جَدلِ الإعراب، ولُمَعُ الأَدلّةِ في أُصولِ النحو (رسالتان)، أَبو البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمّد الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق سعيد الأفغانيّ، ط2، دار الفكر،1391هـ – 1971م.
- آفاقٌ جديدةٌ في البّحث اللّغويّ المعاصِر، مَحمود أَحمد نحلة، ط1، دارُ المعرفة الجامعية، مصر، 2002م.
- الاقتصاد اللّغويّ في صياغة المفرد، د. فخر الدين قباوة، ط1، مطبعة لو نجمان،القاهرة،2001م.
- تأويلُ مشكلِ القرآن، أبو مُحمّد عبدالله بن مسلم ابن قتيبة (ت 276هـ)، تحقيق: سعد بن نجدت، ط1، مؤسسة الرسالة، دمشق، 2011م.
- التّشريع اللّغويّ، الدكتور أحمد مطلوب، مجلة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، 2010م.
- التّشريع اللّغويّ عند الفرّاء، الدكتور رحيم جبر الحسناوي، دار بحار الأنوار، الحلة، العراق 2007م.
- التطور اللّغويّ في العربيّة الحديثة، الدكتور محمّد شندول، عالم الكتب الحديث، ط1، تونس، 2012م.
- الجداولُ الجامِعةُ فِي العلومِ النّافعةِ، الدكتور جاسم بن محمد بن مهلهل الياسين، ط3، مؤسسة الريان، بيروت، 1431هـ – 2010م.
- الخصائِصُ لأبي الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ (ت 392هـ)، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، الطبعة الرابعة، (د.ت).
- دليلُ الباحثين في المنهجية والترقيم والعدد والتوثيق، د. عبد الرحمن إبراهيم الشاعر، ود. محمود شاكر سعيد، ط1، دار صفاء، الأردن، 2011م – 1432هـ.

- سيمياء الأنساق (تشكلّات المعنى في الخطابات التراثيّة)، د. آمنة بلعلي، ط1، دارُ النهضةِ العربيّة، بيروت، 1434هـ- 2013 م.
- الصاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة، ومسائلها وسنن العرب في كلامِها، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازيّ (ت 395هـ)، ط1، 1418هـ- 1997م.
- الصحاح للجوهريّ تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دارُ العِلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة،1987م.
- صونُ المنطقِ، جلال الدين السّيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: د. عليّ سمار النشار، القاهرة، 1947م.
- غايةُ المرامِ فِي علمِ الكَلام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (ت631هـ)،تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، الناشر،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،القاهرة(د. ت).
- فِي النّحو العربيّ قواعدٌ وتطبيقٌ، الدكتور مهدي المخزوميّ، عيسى البابي الحلبيّ، القاهرة، 1966م.
- فِي النَّحو العربيّ نقدٌ وتوجيهٌ للدكتور مهديّ المخزوميّ، دارُ الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، الطبعة الثانية، 2005م.
- الكتابُ، أَبو بشر عَمْرُو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاءِ، الملقب بسِيبَوَيه (ت 180هـ)، عبدالسلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط31، 1408هـ-1988م.
- المصباحُ المنير في غريبِ الشّرح الكبير، لأحمد بن محمّد بن عليّ الفيوميّ (ت: نحو 770هـ)، المكتبة العلميّة . بيروت، د.ت.
- مفهومُ الجُمْلةِ عندَ سِيبَوَيه، د. حسن عبدالغنيّ الأسديّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، لبنان، 2007م.
- مقالات في اللّغة والأدب، د. تمام حسّان، ط1، عالم الكتب، 1427هـ - 2006م.
- مقاييسُ اللّغة، أحمد بن فارس القَزْوينيّ (ت 395هـ) تح: عبد السّلام مُحَمّد هارون، دارُ الفكر، 1979م.
- من البِنْيَةِ الحَمْليّةِ إلى البِنْيّةِ المكونيّة (الوظيفة المفعول في اللّغة العربيّة)، د. أحمد المتوكل، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1987م.
- مناهِجُ الصرفيينَ ومذاهبُهم في القرنينِ الثّالث والرّابع من الهجرةِ، حَسَنْ هنداوي، دارُ القلمِ، بيروت، 1989م.
- موسوعةُ المصطلحِ في التراثِ العربيّ الدينيّ والعلميّ والأدبيّ،الدكتور محمد الكتاني، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.
- نحنُ والتراثُ قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، د. محمّد عابد الجابريّ، المركز الثقافي العربيّ،2005م.
- نظريةُ الفعل الكلاميّ بين علم اللّغة الحديث والمباحث اللّغويّة في التراث العربيّ والاسلاميّ، هشام إبراهيم عبدالله خليفة،ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2007م.

الرَّسائِلُ الجامعيّةُ

- الخِطابُ في نهجِ البلاغةِ (دراسةٌ موضوعيّة فنيّة)، (رسالة ماجستير)، إيمانُ عبدالحسين، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 2009م.
- علاقةُ البِنيّة بالوظيفةِ في مفتاحِ العلوم للسكاكيّ، (رسالة ماجستير)، هدى بن عزيزة، جامعة منتوريّ، كليّة اللّغات والآداب، قسنطينة، الجزائر، 2008م.
- الوظيفةُ التّواصُليّة في كتابِ سِيبَوَيه (أُطروحة دكتوراه)، رجاء عجيل إبراهيم الحسناويّ، كلية التربية للعلوم الإنسانيّة، جامعة كربلاء، 2013م.

البحوثُ والدراساتُ

- آلياتُ التّفسير النَّحويّ في كتابِ سِيبْوَيه (في المعنى أنموذجًا)، أ. د. نجاح فاهم العبيدي، م.م. وفاء مسعود عزيز، مجلة أهل البيت، ع 21، 2017م.
- آلياتُ التّفسير النَّحويّ والدِّلاليّ والتَّداوليّ لكتابِ سِيبْوَيه (القبيح أنموذجًا)، أ. د. نجاح فاهم العبيديّ، خير الله مهدي جاسم، مجلة الباحث، مجلد: 16، ع: 9، 2015م.
- الأبعادُ التداوليّة للتعبيرِ الاصطلاحيّ وكفاءات طرفي الخِطاب، د. ثناء محمد سالم، مجلةُ علومِ اللّغة، مجلد:13،ع: 4، 2010م.
- جهودُ علماءِ العربيّة في تيسيرِ النَّحو وتجديدِهِ، م. م صادق فوزي دبّاس، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العددان (1-2)، مجلد 7، 2008م.
- ظاهرةُ الإعراب بين المواضعات اللّغويّة والعلاقات التجاورّية،عبدالنبيّ الهمانيّ، مجلة تبيُّن القطريّة للدراسات الفكريّة والثقافيّة، ع 7، 2014م. اللغة العربيّة بين المشافهةِ والتّحرير، عبدالرّحمن الحاج صالح، مجلة مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة،ع 6، 1990م.
- ظاهرةُ النقلِ عند الدكتور تمّام حسّان – النظرية والتطبيق، أ. م. د نصيف جاسم محمّد الخفاجي، و م. م سيف الدين شاكر نوري، مجلة ديالى للبحوث الإنسانيّة، ع 65، 2015 م.
- الفِعْلُ الكلامي التّداوليّ في الدرسِ النَّحوي (مسألة ضرب موسى عيسى) اختيارًا (قِراءَةٌ تداوليةٌ)، أ. م.د حسين علي حسين الفتليّ. وأ.د. رحيم كريم الشريفي، بحث منشور، مجلة دواة، مجلد 6، ع 25، 2020م.
- القرائنُ النَّحويةِ واطراح العامل والاعرابين التقديري والمحليّ، الدكتور تمّام حسّان، مجلة اللّسان العربيّ، العدد: 1، الرباط، 1974م.
- اللّسان والميزان أَو التكوثر العقلي، الدكتور طه عبدالرحمن، ط2، الدار البيضاء، المغرب، 2006م.
- اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)، د. أحمد المتوكّل، ط1، منشورات عكاظ، المغرب، 1989م.
- مدخل إلى علمِ اللّسان الحديث، د. عبدالرحمان الحاجّ صالح، مجلة اللّسانيات، الجزائر، المجلد 2، ع 1، 1972م.
- النَّحو الوصفي عند الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان، دراسةٌ في مواردِ الاتفاق و الاختلاف بينهما د. حيدر جبّار عيدان، والباحث ضرغام علي محسن، مجلة كلية آداب الكوفة، المجلد: 1، ع 14، 2012م.
- الوظيفةُ التواصليةُ للفعلِ الكلاميّ في النّحو العربيّ، دلائلُ الاعجازِ لعبدِ القاهرِ الجرجاني(ت474هـ) اختيارًا، د. حسين علي حسين الفتليّ، و د. رحيم كريم علي الشَّريفي، (مخطوط).